

مدن ومناطق

مجلة

تصدر عن الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

العدد (صفر) - آب/أغسطس - ٢٠١٣

المدن والمناطق الصناعية العربية ضغوط.. وتحديات!!

الاستاذ محمد ربيع

المناطق الصناعية تساعد على تنفيذ
الاستراتيجيات الصناعية العربية



تحت رعاية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ينعقد المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار

في المدن والمناطق الصناعية العربية

تحت شعار

الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية

العربية ودورها في اقتصاديات الوطن العربي



للاستفسار والتزيد من المعلومات:

هاتف: 0020 22 33353409 / فاكس: 0020 22 37618469 / البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر: affacz@gmail.com



ركن مهم في التخطيط الاقتصادي

شهدت السنوات الأخيرة نهضة كبيرة في وطننا العربي في إنشاء المدن والمناطق الصناعية العربية ومنظوماتها العربية مع التقدم التقني الكبير الذي رافق هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري إن كان على مستوى إنشائها أو تطورها. ومن مبدأ التخصص في العمل يفضي إلى كثير من التقدم والنجاح كل في اختصاصه؛ فقد دعت الحاجة إلى أن يرافق هذا التقدم اعتماد التعاون لتوحيد نظم العمل بشكل متواز مع النمو الكبير في هذا القطاع، فقد أصبح كياناً مستقلاً بحد ذاته، وأصبح من الضرورة أن تشكل منظمات واتحادات وهيئات داعمة ومساندة لتطوير وتنسيق الجهود للنهوض بهذا القطاع ككيان وقطاع يشكل من الأهمية ما يوازي القطاعات الكبيرة مع الخصوصية التي تضيفي عليه أهمية أكبر، نظراً لكونه من أهم أسباب نجاح المنشآت الخدمية والصناعية وكافة مرافق الحياة.

وهنا كانت رغبة حقيقة من العاملين وأصحاب المؤسسات والشركات وكافة الفعاليات في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية والخدمات المرافقة لتشكيل كيان يشكل مرجعية عربية داعمة لعمل عربي مشترك في هذا القطاع، وأثمرت الجهود الكبيرة التي بذلت من الأخوة في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الليبية العظمى، والجمهورية اليمنية، ودولة لبنان ودولة فلسطين على ولادة الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية.

وإننا ومنذ بدء فكرة التأسيس أن نسعى لضم أكبر شريحة ممكنة من المؤسسات والشركات العاملة في هذا القطاع، وتجميع الإمكانيات لإدراك الجهود التي بذلها جميع الأشقاء من الدول العربية وبدعم كبير من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية أو المتقدمة تنعم بمقدرات اقتصادية مختلفة سواءً أكانت طبيعية أو جغرافية أو حتى بشرية أو... الخ، وإن القدرة على استغلالها وتوظيفها بالشكل الأمثل هو الذي يحقق التقدم والازدهار الاقتصادي ولتحقيق هذا يبرز الدور الأهم للتخطيط الاقتصادي الفعال كواحد من أهم أسباب هذا الازدهار والتقدم، وهنا يعتمد هذا التخطيط على أسس ونظريات علمية واقتصادية معروفة، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين حيث لا يمكن الاعتماد على تجارب جاهزة أو إحدى هذه التجارب كما هي، لأنه ليس بالضرورة أن يؤدي للحصول على نفس النتائج أو النتائج المرجوة منه، وإن الإطلاع على مجموعة من التجارب الاقتصادية في بعض البلدان نجد أن بعض البلدان مرت بعصور ازدهار اقتصادي، ومرت بعصور انحطاط أيضاً، مع العلم أن موارد ومقدرات هذه البلاد لم تتغير، ولكن التخطيط الاقتصادي الذي أدى للاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بكافة أشكالها هو ما أعطى هذه النتائج المبهرة.

وهنا كانت أهمية إنشاء مدن ومناطق وتجمعات اقتصادية وصناعية في أغلب البلاد العربية كركن مهم في التخطيط الاقتصادي حيث تشكل هذه المدن والمناطق أول وأهم أسس دعم وجذب الاستثمارات وحجر الأساس لها. إن اتحادنا وإن شاء الله ووفقنا لمتابعة أعماله سيكون واحد من أهم المرجعيات وبيوت الخبرة الاقتصادية في قطاع عمل اتحادنا، وسنكون أحد مراجع تقديم المشورة والخدمات في هذا القطاع، وأيضاً سنسعى ليكون هذا الاتحاد من القطاعات الهامة والرديفة للموارد الخدمية والاقتصادية المتاحة في أغلب الدول العربية ■



بقلم: د. محمد الغبرة

رئيس الاتحاد العربي
للمدن والمناطق الصناعية العربية



14

المهندس مجدي غازي:
الاتحاد العربي
يقضي على البيروقراطية



20

المهندس مجدي رجب:
«العاشر من رمضان»
أكثر جذباً للمستثمرين



22

المهندس عبد المطلب ممدوح:
التعثر المالي
يوقف ١٥٩ مصنعاً



مجلة مدن ومناطق

مجلة تصدر عن الاتحاد العربي
للمدن والمناطق الصناعية العربية
(هيئة عربية مستقلة)

جمهورية مصر العربية - القاهرة - 5 ميدان المساحة

برج الندى - الدور الرابع - شقة 408

هاتف: +2022 33353409 / +2022 33357395

فاكس: +2022 37618469

Email: affacz@gmail.com

Facebook: auciz@facebook.com

Twitter: <https://twitter.com/affacz>

لقطات من فعاليات الجمعية العمومية في دورتها الخامسة بالقاهرة

9



المدن الصناعية العربية تشكل عنصر جذب للاستثمار الصناعي وتساعد على رفع مستوى الإنتاج

24



النظام الأساسي للاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية

34



الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية ينظم في القاهرة المؤتمر العربي الأول للاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية

40



للحق كلمة

إن إصدار هذا العدد من المجلة والذي يتصادف مع بداية نشاط الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية والذي ينطلق من جمهورية مصر العربية (دولة المقر) يجعلنا جميعاً نعمل من أجل تحقيق الحلم العربي الكبير، هذا الحلم المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وما صاحبها من زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية وسهولة انسياب المنتجات العربية داخل الوطن العربي وما يصاحب ذلك من إعفاء جمركي على تلك المنتجات داخل الأسرة العربية، أيضاً سهولة انتقال رأس المال العربي داخل الدول العربية حيث إن حرية انتقال رجال الأعمال داخل الوطن العربي مصحوب بالحصول على تأشيرة موحدة يتم الانتقال بها بين تلك الدول العربية، كما أن عمل خريطة صناعية واستثمارية للمناطق الصناعية داخل الوطن العربي هدف أساسي من أهداف الاتحاد من أجل إتاحة فرص عمل للشباب العربي وأيضاً إقامة دورات تدريبية لدعم المهارات الفنية للصانع العربي، كل ذلك جزء من حلم كبير وهو الحلم العربي - ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية يهدف إلى تحقيق كل تلك الأحلام.

إن اختيار جمهورية مصر العربية لكي تكون دولة المقر لهذا الاتحاد كان قراراً موفقاً لأنها بحكم موقعها الجغرافي تقع في وسط العالم العربي بجزئيه الآسيوي والأفريقي، كما إنها تمتلك أكثر من خمسين منطقة صناعية وبالتالي تمتلك من الخبرات الناجحة التي تدير تلك المناطق يجعلها قادرة على تصدير تلك الخبرات للدول العربية من أجل تنمية المناطق الصناعية العربية - كما تتميز مصر بامتلاكها ثروة بشرية ضخمة تقدر بحوالي تسعين مليون نسمة تجعلها مصدراً جيداً للموارد البشرية للدول العربية، كما تتميز مصر بسوقها الاستهلاكي للمنتجات العربية نظراً لضخامة عدد سكانها. وعلى الصعيد الخارجي فإن مصر عضوة في إتفاقية دول الكومسا (دول شرق أفريقيا) وأيضاً ترتبط بالولايات المتحدة باتفاقية الكوز، كما إن لديها اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الأوروبية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية كل تلك الاتفاقيات تسمح بإعفاءات جمركية وما صاحبها من انسياب التجارة بين مصر وتلك الدول.

هذه بعض من مقومات تمتلكها مصر والتي تجعلها جديرة بدون شك بأن تكون دولة مقرالاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية الذي يهدف إلى تبني العديد من المشروعات العربية التي تقام في العديد من المناطق الصناعية العربية، وذلك حسب إمكانيات كل منطقة صناعية وما تتوفر فيها من موارد طبيعية تتميز بها سائر المناطق الصناعية العربية الأخرى، ومع تلك المشاريع سوف تتزايد بمشيئة الله معها التجارة البينية بين الدول العربية، ومعها أيضاً سوف يزداد حجم الصادرات العربية لغيرها من الأسواق الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإنني أدعو جميع رجال الأعمال بكافة تخصصاتهم في العالم العربي بالمشاركة في الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية من أجل التعاون لتحقيق الحلم العربي حينئذ سوف يتغير الحلم العربي إلى واقع عربي ومعه تتحقق آمال الشعوب العربية في غد أفضل مشرق. ■



بقلم: د. عادل رحومة

أمين عام الاتحاد العربي
للمدن والمناطق الصناعية

أهداف وإطار عمل الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

يمكن وعلى سبيل التحديد وليس الحصر شرح إطار عمل الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية على النحو التالي:

- * التنسيق بين نظم المدن و المناطق الصناعية و تشريعاتها والعمل على توحيدها.
- * تحقيق التناسق والتوافق بين أنشطة المدن والمناطق الصناعية العربية.
- * تقليص الآثار السلبية للمنافسة فيما بينها.
- * تعظيم فاعلية المدن والمناطق الصناعية العربية في استثمار الموارد المتاحة وطنياً.
- * جذب الاستثمارات العربية البينية ورؤوس الأموال والقوى البشرية الهاربة خارج الوطن العربي إلى المدن والمناطق الصناعية العربية.
- * العمل على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لنجاحها.
- * إقامة اتصالات وعلاقات بين المدن والمناطق الصناعية بالدول العربية.
- * العمل على تبادل الخبرات والمعلومات والأبحاث والدراسات.
- * المساعدة في تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية.
- * تفعيل كل من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار العربية.
- * فتح مجال التعاون والاتصال بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية العربية والتي يبلغ عددها ٤٨ اتحاداً وكياناً عربياً.
- * الترويج لمشروعات المدن والمناطق الصناعية العربية.
- * الترويج للمدن و المناطق الصناعية تحت الإنشاء.
- * إنشاء تجمعات صناعية متخصصة لتعزيز التنافسية و لزيادة الإنتاجية والقدرة على الابتكار و تتكون من المنتجين والجهات المساندة لهم (الموردين، العملاء، المؤسسات المالية، التدريبية، الجهات المنظمة) ■



لمحة عن إنشاء الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

وأهمية انعقاد هذا المؤتمرات والمنتديات وورشات العمل في دعم وتطوير هذا القطاع المهم وأيضاً طرح آخر الابتكارات والتطورات في هذا القطاع الخدمي والصناعي المهم.

وقد تم تنظيم أول ورشة عمل حول المدن والمناطق الصناعية العربية وتبعها عدة ورشات أخرى كان آخرها ورشة العمل التي أقيمت في فندق غراند حياة في القاهرة في جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ على هامش اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للاتحاد.

جانبا الاجتماعات والمشاركات

* ينظم مجلس الإدارة اجتماعاته وكذلك اجتماعات الجمعية العمومية حسب ما ينص عنه النظام الأساسي.

* يشارك الاتحاد في جميع الاجتماعات والفعاليات الخاصة بالمدن والمناطق الصناعية العربية بغية توسيع قاعدة العضوية في الاتحاد.

مركز تأهيل وتدريب الكوادر البشرية

تم افتتاح مركز تأهيل وتدريب للكوادر البشرية في المنطقة الصناعية في عدرا قرب دمشق وذلك بغية المساعدة في رفد جميع القطاعات الصناعية في المنطقة بالكوادر البشرية المؤهلة ويكون هذا المركز نواة لمراكز أخرى، ومن ثم وضعنا خطة لإنشاء أكاديمية عربية لتخريج الشباب من كليات الهندسة الصناعية المختلف وفي اختصاصات صناعية متخصصة مثل كلية الهندسة النسيجية والغذائية والإلكترونيات وفروع أخرى متخصصة بالإضافة للمعاهد المتخصصة والتي تخرج كوادر الحلقة الثانية الهامة في الكوادر البشرية الصناعية ■

الجانب التنظيمي والإداري

أنشئ الاتحاد العربي في ٢٥/١١/٢٠٠٩ م حيث عقد الاجتماع التأسيسي للاتحاد في مدينة دمشق في فندق الديديمان في الجمهورية العربية السورية حيث عقدت الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعها الأول بحضور ورعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحضور مدير إدارة الشركات والاتحادات العربية في المجلس ممثلاً خاصاً عن السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقد تم في الاجتماع التوقيع على النظام الأساسي للاتحاد وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الممثلين عن الدول الحضور في هذا الاجتماع وإقرار خطة العمل والموازنة التقديرية للاتحاد للمرحلة القادمة ومن ثم عقد السادة أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين اجتماعه الأول حيث تم انتخاب رئيس للاتحاد ونائبين للرئيس وتعيين أمين عام للاتحاد حسب النظام الأساسي، وتمت مخاطبة موافاة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لاستكمال الإجراءات القانونية لانضمام الاتحاد تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبدأ نشاط الاتحاد حيث تم تأسيس مقر رسمي للاتحاد في دمشق وتم انعقاد اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة للاتحاد بشكل دوري وحسب ما نص عليه النظام الأساسي للاتحاد.

هذا وفي ٢٠١٣/٦/٩ وفي مدينة القاهرة تم انعقاد الجمعية العمومية بدورتها الخامسة حيث تم انتخاب مجلس إدارة جديد للاتحاد وتم اعتماد القاهرة مقراً رئيسياً للاتحاد وتلاه انعقاد اجتماع مجلس الإدارة بدورته الثامنة حيث اجتمع مجلس الإدارة المنتخب وتم انتخاب الدكتور محمد الغبرة من الجمهورية العربية السورية رئيساً لمجلس الإدارة والمهندس مجدي غازي من جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس وتعيين الدكتور عادل رحومة أميناً عاماً للاتحاد للدورة القادمة.

وقد بلغ عدد الشركات والمؤسسات والقطاعات المنتسبة للاتحاد حوالي ثمانية وتسعون عضواً ويمثلون عشرة دول عربية.

جانبا المؤتمرات والتدوات

تحت رعاية السيد وزير الإدارة المحلية في الجمهورية العربية السورية الدكتور تامر الحجة تم إقامة المؤتمر العربي الأول حول المدن والمناطق الصناعية العربية وذلك في فندق مريديان دمشق في الفترة ٢٤-٢٥/١١/٢٠٠٩ هذا وقد حضر هذا المؤتمر عدد من المسؤولين في وزارة الإدارة المحلية المسؤولين عن إدارة المناطق الصناعية في سوريا ومدير عام المناطق الصناعية العربية ممثلاً السيد الوزير ومستشار السفير السعودي ممثلاً عن مدير عام المناطق الصناعية السعودية ومدراء المناطق الصناعية السورية في كل من عدرا وحسياء ودير الزور وعدد كبير من المهتمين والعاملين في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية في كل من سورية والأردن ولبنان والعراق والإمارات والسعودية واليمن وأكد جميع الحضور على أهمية هذا المؤتمر والمحاضرات وأوراق العمل التي قدمت فيه

الخطة المقترحة لعمل الاتحاد في الفترة القادمة

البنود الأساسية

* يتم التعاون مع أعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والشركات والمؤسسات الأعضاء بالعمل لتنسيب أكبر عدد ممكن من الأعضاء في كافة أنحاء الوطن العربي.
* أي أمور أخرى تخص عمل الاتحاد.
فروع الاتحاد والمكاتب الإقليمية: نظراً للترابط الكبير في عمل الاتحاد بين مختلف أنحاء الوطن العربي فإننا نسعى لافتتاح مكاتب إقليمية وفروع للاتحاد في مختلف أقطار الوطن العربي ويتمويل ذاتي لكل فرع أو مكاتب من خلال المؤسسات والشركات المهتمة وبعد دراسة المتطلبات المطلوبة لدعم عمل الاتحاد وضمن خطة مقترحة على الشكل التالي:

- * المكتب الإقليمي في منطقة الخليج العربي.
- * المكتب الإقليمي في منطقة المغرب العربي.
- * المكتب الإقليمي في منطقة الشمال العربي.

هذا وتتم دراسة الطلبات من المؤسسات والشركات الراغبة عند تقديمها من قبل مجلس الإدارة ويمكن بالنسبة للدول التي يضمها مكتب إقليمي واحد وفي حال تحقيقها للشروط المطلوبة من خلال عدد الشركات والمؤسسات التي لها رغبة بالانتماء في تلك الدول ووجود التمويل المطلوب أن يتم دراسة افتتاح فرع مستقل للاتحاد وكذلك يمكن ضم الفروع إلى المكاتب الإقليمية المجاورة في حال لم يتم إنشاؤها أو تفعيلها. وهذا وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في الاقتراح السابق لتوزيع الفروع والمكاتب الإقليمية بعض الأمور على الشكل التالي:

- * التوزيع الجغرافي.
- * عدد المدن والمناطق الصناعية.

* حجم التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي في تلك الدول.

إصدار المجلة الخاصة بالاتحاد: يتم التحضير حالياً مجلة عربية متخصصة للاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية.
المؤتمر العربي الأول للاتحاد: يتم التحضير حالياً للمؤتمر العربي الأول للمدن والمناطق الصناعية العربية في شهر أكتوبر ٢٠١٣/١٠ بالتزامن مع موعد عقد الجمعية العمومية لاتحادنا.

جامعة الاتحاد والدورات التدريبية وورشات العمل: تتم حالياً مع مجموعة من الأساتذة والكوادر المتخصصة العمل للانتهاء من الدراسات والمناهج الدراسية الخاصة بالجامعة وسيتم البدء بالخطوات التنفيذية والتقدم للحصول على الموافقات الرسمية لوضع حجر الأساس لهذه الجامعة، وتم البدء بالإعداد بالتعاون مع إحدى الهيئات والشركات الكبيرة العاملة في قطاعنا لتنظيم ورشة عمل مع دورة تدريبية لبعض العاملين في نطاق عمل الاتحاد لإطلاعهم على آخر الخدمات المتطورة وآلية الأداء وسرعته وكافة التقنيات المستخدمة لانجاز الأعمال من خلال تجارب بعض الباحثين أو الشركات الرائدة في نطاق عملنا.

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة:

سيتم عقد الدورة العادية للجمعية العمومية لاتحادنا مع المؤتمر العربي الأول للاتحاد في مدينة القاهرة خلال هذا العام مع اجتماع لمجلس الإدارة هنا وستكون اجتماعات الجمعية العمومية القادمة مرافقة لانعقاد الملتقى العربي الأول للاتحاد ■

- * الأمانة العامة.
- * فروع الاتحاد والمكاتب الإقليمية.
- * إصدار مجلة خاصة بالاتحاد.
- * المؤتمر الدولي العربي الأول للاتحاد.
- * جامعة الاتحاد والدورات التدريبية وورشات العمل.
- * الجمعية العمومية ومجلس الإدارة القادم.

التفاصيل

الأمانة العامة: تقوم الأمانة العامة للاتحاد بما يلي:

- * إعداد الخطط السنوية.
- * متابعة الاتصالات مع المهتمين في الدول العربية لتوسيع عمل الاتحاد في كل الدول العربية.
- * تنظيم عمل الاتحاد ومتابعة تنفيذ مقررات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
- * متابعة مراسلات واتصالات الاتحاد مع المنظمات والهيئات والمؤسسات والشركات وأيضاً مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- * إعداد الميزانيات السنوية للأمانة العامة ومتابعة تأمين التمويل المطلوب لأنشطة وعمل الاتحاد وأيضاً متابعة تسديد الاشتراكات السنوية للأعضاء المنتسبين للاتحاد.
- * إعداد جداول أعمال الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة وإرسال الدعوات والتنسيق فيما بين المدعويين لتحديد مكان وزمان عقد الاجتماع.
- * افتتاح الموقع الإلكتروني للاتحاد على شبكة الإنترنت ليكون إحدى الواجهات الأساسية التعريفية عن الاتحاد.
- * يتم حالياً إعداد قاعدة بيانات تكون مرجع رئيسي للشركات والمؤسسات العاملة في نطاق عمل الاتحاد بشكل مبدئي ومن ثم التوسع لتشمل كافة البيانات عن الخدمات المرافقة و المساندة وكل ما يتصل بعمل الاتحاد.



أهمية المدن والمناطق الصناعية

مع تزايد معدلات إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في المجالات الصناعية المختلفة، وحاجة هذه المشروعات إلى العديد من خدمات البنية الأساسية من طرق ومياه وصرف وكهرباء وتليفونات وخدمات تسويقية، نشأت الحاجة إلى توافر المناطق الصناعية التي توفر هذه الخدمات بشكل جماعي يوفر جهد ونفقات تنفيذ هذه الخدمات لكل مشروع على حدة، فضلاً عن وجود جهاز إداري متخصص للمنطقة يشرف على إدارة شؤونها ومتابعة حسن تقديم الخدمات المشتركة لمشروعاتها، إضافة إلى إمكانية إقامة مراكز عرض جماعية لمنتجات المنطقة ومكاتب خدمات إدارية تستفيد منها جميع مشروعات المنطقة.

ويساعد إقامة هذه المناطق والمدن الصناعية بجوار وسائل النقل الكبرى من الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والأنهار الكبرى، والمطارات، والموانئ على سرعة وسهولة نقل وتسويق وتصدير منتجات هذه الصناعات.

ولقد أصبحت هذه المناطق والمدن الصناعية وسيلة هامة لتجاً إليها الدول لتنظيم إقامة الصناعات بشكل مخطط، ييسر على الأفراد والشركات إقامة أنشطتهم بشكل ميسر ومنظم ومدروس، فضلاً عن إمكانية استخدام هذه المناطق والمدن الصناعية لتعمير المناطق المهمشة والنائية وتلك التي تعاني من بطالة عالية، حيث تجذب البنية الأساسية التي يتم توفيرها، وربما ما يضاف إليها من خفض في معدلات الضرائب المفروضة على مشروعاتها، المستثمرين لإقامة مشروعاتهم في هذه المناطق.

ويساعد تجميع صناعات معينة في مناطق مختارة إلى تقليل الأثر البيئي الضار لتلك الصناعات عن طريق توفير الضوابط البيئية المحلية الخاصة باحتياجات هذه المنطقة الصناعية.

وثمة فائدة أخرى من إقامة هذه المدن والمناطق الصناعية على المستوى العربي يتمثل فيما يمكن لها اجتذابه من صناعات عربية متخصصة تتلاءم مع طبيعة المنطقة الصناعية، وما تحدثه من تكامل فيما بين هذه الصناعات ذات المنشأ العربي المتعدد وتبادلاً للمنتجات والمكملات والخدمات فيما بينها.

كما يمكن لهذه المناطق الصناعية أن تساعد على تنفيذ الإستراتيجيات الصناعية العربية وجهود تطوير القطاعات الصناعية العربية لسهولة التعامل مع الصناعات المتماثلة التي تضمها منطقة صناعية واحدة والتنسيق بينها وتعميق التعاون بين جهودها، وتيسير تطبيق ما يتفق عليه من استراتيجيات عربية متعلقة بمجالات هذه الصناعات المختلفة.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بما يقوم به من دور هام لتحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادي العربي، يشجع إقامة المدن والمناطق الصناعية حيث إنها تعين المجلس في تحقيق أهدافه، ولا شك أن قيام اتحاد للمدن والمناطق الصناعية سوف يكون خير عون للمجلس في تنفيذ سياساته وخير دعم لجهوده ■



بقلم: السفير محمد ربيع

الجمعية العمومية في دورتها الخامسة

فندق جراند حياة - القاهرة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٣/٦/٩











المهندس مجدي غازي

مدير هيئة المدن والمناطق الصناعية المصرية

نائب رئيس الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية في حديث خاص:

*** مصر لديها أكبر عدد من المدن والمناطق الصناعية**

*** الاتحاد العربي يخدم المستثمر العربي ويحل مشاكل**

التراخيص ويقضي على البيروقراطية

هناك مساحات كبيرة في مصر غير مستغلة صناعياً، ومن المتوقع إعداد تخطيط تكاملي للتجمعات الصناعية بما يتوافر مع سلسلة التوريد وتوفير المساحات المناسبة للصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإن المناطق الصناعية المصرية جاذبة للاستثمار إلا أنها مازالت لا تلبي الطلبات الزائدة من المستثمرين..

هو ما أكده رئيس الإدارة المركزية للمناطق الصناعية ونائب رئيس الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية المهندس مجدي غازي الذي التقيناه وأجرينا معه هذا الحديث الصحفي:



وهناك مناطق تهتم بتنمية المناطق الصناعية ولكن توقفت المساعي ولكن سنعاود المساعي مرة أخرى فور استقرار الأوضاع لأن تبعية الأراضي تحتاج إلى قرار جمهوري خاصة وإن تعدد الجهات سيدمر الصناعة في مصر.

* ما هي الفوائد التي ستعود على مصر من كثرة المدن والمناطق الصناعية؟

يحقق إنشاء المدن الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات


* كم يبلغ عدد المناطق الصناعية في مصر؟

لدينا ١٢٦ منطقة صناعية منها ٧٦ منطقة تابعة للمحافظات و٢٠ منطقة تابعة للمدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية و١٠ مناطق تابعة لهيئة الاستثمار و١٤ منطقة تابعة لوزارة التجارة والصناعة.

* لماذا لا تتبع المناطق جهة واحدة بدلاً من تعدد الجهات خاصة وأن التعدد يؤثر على المستثمر الذي يشكو من البيروقراطية وطول الإجراءات في استخراج التراخيص؟


بدأنا قبل ثورة يناير تجميع المناطق الصناعية لتكون تابعة لهيئة التنمية الصناعية خاصة وأن هناك مناطق تهدف للربح







المناطق الصناعية
بجمهورية مصر العربية

| العدد | المناطق الصناعية وفقاً للتصنيف الإداري |
|-------|---|
| (١٠) | ★ المناطق الحرة |
| (٣٦) | المناطق الصناعية بحافظات |
| (٢٠) | المناطق الصناعية بالمدن الجديدة |
| (٦) | المناطق الاقتصادية والاستثمارية |
| (١٤) | المناطق الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية |

الموارد 

المنطرات 

الطرق 

لهم أراضي مرفقة على الحدود الخارجية فقط؛ فمثلاً لدينا مطور صناعي شركة «سي بي سي» بالسادس من أكتوبر خصصنا له ٢ مليون متر، وهو يقوم بالتخطيط والترفيق والتسويق، ويوفر بها جميع الخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحي وتليفونات وشبكات طرق بالإضافة إلى توفير جميع الخدمات الأمانة من نقطة شرطة وإسعاف ومركز تدريب للعاملين بمعنى يقوم ببناء مدينة صناعية متكاملة ونحدد له مدة البناء من ٥ الى ٧ سنوات ولدينا العديد من المطورين بالمدن والمناطق المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

* كم يبلغ سعر متر الأرض للمطور الصناعي؟

أولاً هيئة التنمية الصناعية لا تهدف للربح ولكنها تريد تنمية صناعية حقيقية ولذلك تعطي المطور الأرض بسعر ٣٠ جنيه للمتر، وتقدم له كل التسهيلات اللازمة من أجل العمل والإنجاز في الوقت المحدد، ولذلك هناك إقبال كبير من المطورين على شراء الأراضي من الهيئة لأن هناك أراضٍ تتبع بعض الهيئات التي تهدف للربح مثل هيئة المجتمعات العمرانية ولذلك أسعار الأراضي الصناعية بها مرتفع ولذلك الإقبال عليها ضعيف للغاية؟

* لدينا بعض المشاكل الأمنية والسياسية... هل أثر ذلك على

عمل المطورين؟

المطورون هم الفئة الوحيدة التي لم تتأثر بالانفلات الأمني نظراً لتواجدها في أماكن بعيدة إلى جانب التأمين الجيد لهذه المناطق.

فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة على استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية، إلى جانب أن انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات.

* ما هي المشاكل التي تواجه المدن والمناطق الصناعية؟

من أهم المشاكل ندرة الأراضي المرفقة لتتلاءم مع النمو الصناعي الكبير الموجود على الأراضي المصرية، فمثلاً طرحت التنمية الصناعية ١٦٠٠ قطعة أرض على المستثمرين العرب والأجانب وصل للهيئة أكثر من ٧٠٠٠ طلب.

* لدينا الكثير من الأراضي.. لماذا لم يتم طرحها ليغطي الطلب

المتزايد؟

بالفعل لدينا مساحات كبيرة من الأراضي مخصصة للصناعة ولكنها غير مرفقة لأن الحكومة المصرية لا تستطيع ترفيق هذه الأراضي نظراً للعجز الشديد في الموازنة العامة للدولة.

* أين دور المطورين الصناعيين؟

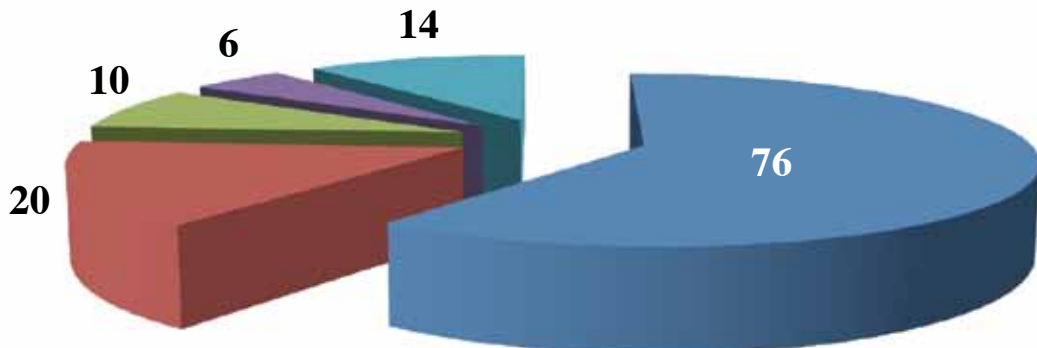
المطور الصناعي له دور مهم وبالفعل بدأنا نتجه نحو المطور الصناعي لحل تلك المشكلة واتفقنا مع بعض المطورين وخصصنا

انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد

من المنافع كتوفير فرص العمل واجتذاب الاستثمارات الأجنبية

ونقل وتوطين التقنية وتعزيز قدرة المنتجات

تبعية المناطق الصناعية



■ مناطق صناعية تابعة للمحافظات

■ مناطق صناعية حرة تابعة لهيئة العامة للاستثمار

■ مناطق صناعية تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية

■ مناطق صناعية تابعة للمدن الجديدة

■ تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

■ مناطق اقتصادية واستثمارية تابعة لهيئة العامة للاستثمار

**Under the Patronage of
Council of Arab Economic Unity
The Arab Federation of Industrial Cities & Zones
Is Holding
The 1st Arab Conference of The Investment
at Arab Industrial Cites & Zones
Under the slogan of
The Investment at Arab Industrial Cities & Zones
and Its Role in The Economy of The Arab World**

For more inquiries

Phone: 0020 22 33353409 / Fax: 0020 22 37618469

Email: affacz@gmail.com





* لدينا آلاف الطلبات للحصول على الأراضي ولكن مشكلة ترفيق

الأراضي تحول دون تلبية طلبات المستثمرين

* ١٦ مليار جنيه استثمارات المطورين الصناعيين

* كم عدد المصانع المغلقة؟
لدينا ٤٠٠ مصنعاً مغلقاً لأسباب عديدة ولكن أغلبها تعثر مالي
تم تسويق ٣٠٪ منها خلال الفترة الماضية للمستثمرين العرب؟
* لدينا العديد من المدن والمناطق الصناعية ولكن تعاني مصر
من ضعف الصادرات؟
مصر صادراتها قوية وتعد من أكبر وأهم الدول المصدرة
للسيراميك والإسمنت ولكن هناك قطاعات ضعيفة للغاية مثل
المواد الغذائية والإلكترونيات والغزل والنسيج ولكن أتوقع مع هدوء
الأوضاع السياسية ستنشط كل القطاعات وتعود السياحة إلى مصر
مرة أخرى، لأن مصر بها خبرات كبيرة تستطيع أن تسيطر على
الأزمات وتخرج منها بأقل الخسائر ■
أجرى اللقاء: أميمة شكري

* ما حجم الاستثمارات بالنسبة للمطورين؟
لدينا ١١ مطوراً صناعياً باستثمارات تجاوزت ١٦ مليار جنيه.
* لدينا مشكلة كبيرة في استخراج التراخيص وتعدد الجهات
المانحة... ما دور الاتحاد العربي ليس فقط في حل مشاكل
التراخيص بل وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين؟
أولاً من الممكن أن نقدم العديد من الخدمات للمستثمرين
على أن يكون الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية هو بيت
المستثمر فسيكون بالاتحاد خدمة الشباك الواحد لاستخراج
التراخيص سيكون هناك بيانات عن الأراضي المتاحة والمصانع
المتعثرة التي يرغب اصحابها في شراكة أو تأجير أو بيعها سنقدم
للمستثمر العديد من الخدمات ولذلك سيطلق على الاتحاد بيت
المستثمر؟

الاتحاد العربي للمدن
والمناطق الصناعية العربية
الأمانة العامة



استمارة عضوية

| | |
|--|-------------------|
| | الدولة |
| | الاسم |
| | الشركة |
| | العنوان البريدي |
| | رقم الهاتف |
| | رقم الفاكس |
| | رقم الموبايل |
| | البريد الإلكتروني |
| | موقع الإنترنت |

يرجى التكرم بالموافقة على قبول عضويتي بالاتحاد وذلك
بعد أن اطلعت على لائحة الاتحاد الأساسية وقوانينه وأقر
بالتزامي بها تماما وسداد مستحقات الاتحاد السنوية والتي
تقررها الجمعية العمومية

التوقيع

مجدي رجب رئيس منطقة العاشر من رمضان في حديث خاص:

ملايين الأمتار سيتم طرحها على المستثمرين خلال المرحلة القادمة

مدينة العاشر من رمضان هي مدينة تقع بمحافظة الشرقية بمصر، وتتبع هيئة المجتمعات العمرانية، وتعتبر من مدن الجيل الأول، وتعد من أكبر المدن الصناعية الجديدة وهي من أقربها لمدينة القاهرة، وقد تم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) لعام ١٩٧٧م، وذلك لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والمحلية بغرض توفير فرص عمل للشباب.

تقع المدينة على طريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي عند الكيلو ٤٦ من القاهرة، وتبعد عن مدينة بلبس ٢٠ كم، ويربطها بأقاليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء شبكة من طرق سريعة، إلى جانب قربها من مطار القاهرة الدولي.

ومدينة العاشر من رمضان تمتاز بموقع فريد بين هذه الأقاليم وللمدينة مدخلان على طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي الأول عند الكيلو ٥١ والثاني عند الكيلو ٥٦.

يرأس المنطقة الصناعية لمدينة العاشر من رمضان المهندس مجدي رجب الذي أكد أنها تعد من المدن الأكثر جاذبية للاستثمارات العربية، وأجابنا على عدد من التساؤلات عبر هذا الحوار:



- ماذا عن دور المطور الصناعي في مدينة العاشر من رمضان؟ لدينا مليون مترمتر مربع باستثمارات ١.٧ مليار جنية تقوم بتطورها شركة «زيزينيا» وتوفر عشرة آلاف فرصة عمل للشباب، وينتهي العمل بها العام القادم، وهي متخصصة في صناعة المواد الغذائية.
- ينتهي العمل بها نهائياً أم أن هناك مراحل للعمل؟ سيتم العمل على أربع مراحل ويتم تسليم ما تم إنجازه على الفور.

- كم يبلغ عدد المصانع في هذه المنطقة؟ ١٧٠٠ مصنع بأنشطة مختلفة، والمساحات تبدأ من ٤٠٠٠ متر حتى ١٥٠٠ متر إلى جانب أن لدينا ٩٤٥ مصنعاً تحت الانشاء باستثمارات ٢٨ مليار جنية.
- هل هناك مساحات سيتم طرحها قريباً؟ لدينا ٢٣٦، ٤٨٥٧ متر مربع بمساحات مختلفة وأنشطة مختلفة سيتم طرحها للمستثمرين العرب والأجانب والمصريين خلال المرحلة القادمة.

- دائماً نسمع عن ندرة في وجود العمالة المدربة... لماذا؟ أولاً منطقة العاشر من رمضان الصناعية لديها عمالة على أعلى مستوى، ولكن تعاني بعض المناطق وبعض الصناعات من قلة العمالة المدربة، ولكن وجود العاشر قرب الكتلة السكنية جعلتها تتغلب على هذه المشكلة.

- وماذا عن البنية التحتية؟ لدينا مشكلة في الصرف الصحي متمثلة في عجز الشركات عن معالجة مياة الصرف الصحي الناتجة عن المصانع إلى جانب مشاكل الطاقة والكهرباء، ولكن من الممكن التغلب عليها خلال المرحلة القادمة إلى جانب تعدد الجهات المانحة للتراخيص، وأتمنى أن تتبع المناطق الصناعية جهة واحدة بدلاً من تعدد الجهات الكثيرة؛ فالمناطق تتبع هيئة المجتمعات العمرانية وهيئة الاستثمار والتنمية الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة.





العاشر من رمضان أكبر المدن الصناعية والأكثر جذباً للمستثمرين نظراً لتوافر الأيدي العاملة المدربة

إلى جانب تبادل الخبرات مع الدول العربية والأجنبية وهو مكسب كبير لكل المناطق الصناعية على مستوى العالم وليس على مستوى الدول العربية خاصة ويمكن أن تصدر الخبرات الصناعية إلى العالم.
 ○ ما الذي تتمنى وجوده داخل الاتحاد ليكون مشجعاً على جذب الاستثمارات؟

ماذا لا يكون هناك وحدة داخل الاتحاد خاصة بإنهاء التراخيص للمستثمرين في أسرع وقت توفيراً للوقت والجهد، إلى جانب أن من الممكن أن يتم طرح الأراضي الصناعية على المستثمرين من خلال الاتحاد ■

أ.م

○ هل توجد خدمات داخل المنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان؟

ليس لدينا خدمات لأنها محظورة عالمياً، ولكن جمعية العاشر من رمضان قامت بالحصول على أراضٍ لبناء وحدات سكنية للعاملين بالمنطقة.

○ ما رأيك في انطلاق الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية من مصر؟

أولاً فكرة الاتحاد التي تعتمد على تطوير المناطق الصناعية هي فكرة صائبة، ولكن نتمنى أن يكون الاتحاد عوناً للمناطق الصناعية من أجل تطويرها وإزالة جميع المعوقات التي تعوق النجاح والعمل





المهندس عبد المطلب ممدوح رئيس منطقة السادس من أكتوبر الصناعية في حديث خاص: ❖ ٢٨,٩٥٦,٤٣٢ جنيهاً استثمارات السادس من أكتوبر ❖ يوفر كل الخدمات للمستثمرين ونتوقع جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية خلال المرحلة المقبلة

مدينة ٦ أكتوبر الصناعية هي ثاني أكبر المدن الصناعية الجديدة في مصر بعد مدينة العاشر من رمضان، وفيها آلاف المصانع باستثمارات اقتربت من ٢٩ مليار جنيه، استطاعت توفير آلاف من فرص العمل للشباب، إلى جانب أن هناك محاولات من أجل عمل مدينة سكنية كبيرة للعاملين بالمصانع، حيث تخطى عدد العمال بالمدينة ١٦٠ ألف عامل حتى الآن ولكن تعاني المدينة العديد من المشاكل مثل انهيار البنية التحتية إلى جانب مشكلة التأمينات الاجتماعية وعدم وجود عمالة مدربة لهذه المصانع، وتعد من أكثر المناطق الصناعية جذباً للاستثمار.. يرأسها المهندس عبد المطلب ممدوح الذي التقيناه وأجرينا معه هذا الحوار:

المنطقة تحتاج الكثير؛ فجميع المناطق الصناعية تحتاج إلى تطوير البنية التحتية إلى جانب إنشاء قسم شرطة ونقطة شرطة ووحدة إسعاف.

○ ما هي الصناعات التي تتمنى تواجدها في هذه المنطقة الصناعية؟

استوديوهات تصوير ومصانع لتدوير المخلفات وأسمدة ومجمع مصالح لخدمة المنطقة الصناعية وفرع لهيئة التنمية الصناعية وهيئة الاستثمار لتسهيل الإجراءات لاستخراج التصاريح المطلوبة.

للشباب - إلى جانب منطقة المحاور المركزية وتتضمن منطقة البنوك - جامعات ومطابع ولدينا ١٤٥٩ مصنعاً باستثمارات ٢٨.٩٥٦.٤٣٢ جنيهاً.

○ وكم يبلغ عدد المصانع المتوقفة عن العمل؟

لدينا ١٥٩ مصنعاً متوقفاً لأسباب عديدة ولكن الغالبية العظمى من أصحاب هذه المصانع يعانون من التعثّر المالي.

○ ولكن ما زالت المنطقة تحتاج إلى الكثير من التطوير والخدمات خاصة في البنية التحتية!!

○ ما هي مساحة مدينة السادس من أكتوبر؟ وما حجم الاستثمارات فيها؟ وما هو عدد المصانع فيها؟

منطقة السادس من أكتوبر الصناعية تعد من المناطق الجاذبة للاستثمار لما تتمتع به من موقع متميز، إلى جانب توفير جميع الخدمات بها إجمالي مساحة المنطقة الصناعية ٣٧٩٢٢٨٠٠ م، بما يعادل ٩٠٣٠ فدان منها مساحة ٩٤١٦٤٢٩.٤ م^٢ منطقة المطورين، والباقي عبارة عن ٨ مناطق صناعية بخلاف منطقة المخازن ومنطقة صناعات



○ ما مساحة قطع الأراضي الشاغرة في المنطقة؟

لدينا الكثير من قطع الأراضي الشاغرة وتحتاج إلى مستثمرين، فمثلاً لدينا ٣٥ قطعة أرض صناعية بمساحة ١٥٢٢٣٩ و ٢٨ قطعة مخصصة لعمل مخازن بمساحة ٣١٠٠٧٥ و ١٩٨ قطعة أرض مخصصة للمحاور الخدمية بمساحة ٥٩٠١٥٣، إلى جانب تخصيص ٧٧ قطعة أرض مخصصة للصناعات الصغيرة بمساحة ٢٣١٠٠ متر مربع.

○ كان هناك مساحات تم ضمها للمنطقة في الفترة الأخيرة هل من توضيح؟

بالفعل تم ضم ٥٠ فدان جاري تخطيطها من أجل طرحها على المطورين الصناعيين فور الانتهاء من عملية التخطيط.

○ كم عدد المصانع تحت الإنشاء بالمنطقة؟ وهل سيكون هناك إقبال على شراء المصانع والأراضي الصناعية خلال المرحلة القادمة؟

لدينا ٣٩٧ مصنعاً تحت الإنشاء في جميع التخصصات توفر آلاف فرص العمل للشباب، وأتوقع أنه مع حدوث استقرار أمني وسياسي سوف يكون هناك إقبال على الاستثمار في مصر، وهو ما نأمله خلال المرحلة القادمة.

○ ما هي الخدمات التي يوفرها جهاز المدينة للمستثمر؟

يقوم جهاز المدينة بتوفير جميع المرافق وعمل جميع التراخيص اللازمة للمصانع لتجهيز المصنع، حتى يبدأ مشواره في العمل ويكون من المصانع المنتجة، وبالنسبة للبنية الأساسية فإن جهاز المدينة يقوم بتوفيرها.

○ ماذا عن المنطقة الصناعية والتي تم اسنادها للمطور الصناعي؟ ومتى يتم الانتهاء من العمل بها؟

لدينا العديد من المطورين فهناك ٢ مليون متر لشركة بولاريس التركية ستخصص في الغزل والنسيج والسيارات والالكترونيات، وشركة «سي بي سي» للتطوير الصناعي بمساحة ١.٥ مليون متر مربع وتخصصت بمواد بناء وملابس ومواد غذائية، ومجموعة التنمية الصناعية بمساحة ١.١ ليون متر مربع تخصص هندسي وتجاري ومواد بناء بولاريس لتركية ١.١ مليون متر مربع تخصص هندسي إلى جانب ١ مليون متر مربع لشركة أولى تخصص هندسي.

○ لدينا اتحاد عربى للمدن والمناطق الصناعية تم اختيار مصر مقراً له... مارأيك في إنشاء الاتحاد؟ وما هي الإضافة التي سيضيفها لكم؟

أولاً اختيار مصر مقراً هو اختيار جيد لأن في مصر أكبر عدد للمدن والمناطق الصناعية إلى جانب الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها المهندسون المصريون، والمفروض أن يستفيد منها كل الدول العربية، إلى جانب أن الاتحاد سيوفر العديد من الخدمات للمستثمرين، وسيساعدهم على إنهاء كافة التراخيص الخاصة بإنشاء المصانع في أسرع وقت واعتقد انها من أهم الخدمات التي ستقدم للمستثمرين إلى جانب توجيه المستثمر عند حضوره للاتحاد عن المناطق الصناعية التي تتناسب مع طبيعة عمله ■

لدينا العديد من المطورين الصناعيين

لشركات عربية وأجنبية

| المطورين | الصناعية الرابعة | المحور الصناعي | طريق الواحات الصناعية الخامسة | | | | |
|----------|------------------|----------------|-------------------------------|------------------|------------------------|------------------|---------|
| | | | الصناعية الاولى | الصناعية الثانية | الصناعية الثالثة | الصناعية السادسة | المخازن |
| المطورين | المطورين | المطورين | امتداد الصناعية الثالثة | الصناعية السادسة | امتداد لصناعية السادسة | | |
| المطورين | المطورين | المطورين | | | | | |
| المطورين | المطورين | المطورين | | | | | |
| المطورين | المطورين | المطورين | | | | | |
| المطورين | المطورين | المطورين | | | | | |



المناطق الصناعية في الدول العربية..
ما الذي يعيقها؟ وماهي أسباب نهوضها ونجاحها؟
المدن الصناعية تشكل عنصر جذب للاستثمار الصناعي
وتساعد على رفع مستوى الإنتاج





إن فكرة إقامة المناطق الصناعية بالعالم ليست بالفكرة الحديثة وإنما ترجع إلى سنة ١٨٩٦ حين أقام إرنست هولي منطقة ترافورد الصناعية بمدينة مانشستر بإنجلترا، وقد تبنت الدول العربية فكرة لإقامة المناطق الصناعية بهدف تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية، ولهذا عملت الحكومات العربية على إنشاء مؤسسات عامة للمناطق الصناعية كمؤسسات مستقلة تعنى بالإشراف على المناطق الصناعية، إلا أن كثيراً من المناطق الصناعية قد عانت من صعوبات خلال السنوات الماضية، ومن خلال القراءات يتضح أن المناطق الصناعية لعبت دوراً رئيسياً في تنمية الصناعة في بعض الدول، وكذلك أيضاً فشلت في دول أخرى.

وإذا رجعنا إلى الأسباب نجد أن من أهم الأسباب هو توفر الخدمات والبنية الأساسية بالمناطق الصناعية وكذلك موقع هذه المناطق، ولذلك فإن الورقة سوف تناقش موضوعاً رئيسياً مهماً وهو كيفية تطوير المناطق الصناعية بالدول العربية من خلال تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه المناطق الصناعية؟ وكذلك أسباب نجاحها وكيفية النهوض بها وتطويرها؟

تحقيق نهضة صناعية في وقت قصير نسبياً

تبرز أهمية المناطق الصناعية كونها تعمل على تحقيق نهضة صناعية في وقت قصير نسبياً، وتحقق الترابط بين القطاعات الصناعية، إضافة إلى زيادة الإنتاج وتحسينه، كما أنها تقلل إنشاء المصانع وتشغيلها وصيانتها وتطويرها، وتساعد كذلك على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، واختصار الفترة الزمنية بين تاريخ الترخيص لإنشاء المشاريع الصناعية وتاريخ البدء بالإنتاج، وبالتالي تشجيع وتسهيل عملية التنمية الصناعية وتفعيلها، ولهذا الأسباب تظهر وتبرز أهمية الاهتمام بالمناطق الصناعية والعمل المستمر على تطويرها وتنميتها؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٠٠٠ مدينة صناعية يتركز معظمها في شرق وشمال الولايات المتحدة.

وتحظى المناطق الصناعية باهتمام كبير كونها تعمل على تشجيع القطاع الصناعي وإقامة المشاريع الصناعية، وقد لعبت هذه المناطق دوراً كبيراً في تشجيع الصناعة في العديد من الدول، حيث تعتمد كل منطقة صناعية على البنية الأساسية في تقديمها للخدمات التي تعول عليها بالنجاحات في استقطاب المشاريع والاستثمارات



المختلفة، ويمكن إجمال أهمية المناطق الصناعية في الجوانب الآتية:

أ- الجانب الاقتصادي:

* تشكيل المدينة عنصر جذب للاستثمار الصناعي.

* تساعد على رفع مستوى الإنتاج كما ونوعاً.
* أن تجميع المشاريع الصناعية يقلل من كلفة توفير الخدمات.

* التخلص من مشكلة صعوبة الحصول على قطعة أرض للموقع الصناعي، لأن المنطقة الصناعية توفر ذلك لمختلف الصناعات.

* إن توفير الهياكل الارتكازية في المناطق الصناعية يقلل من التكاليف الرأسمالية وعنصر المخاطرة في الصناعة.

* تحقق تكاملاً وتشابكاً صناعياً بين النشاطات المختلفة بما في ذلك استغلال الفضلات والنواتج العرضية وبأقل كلفة.

ب- الجانب الاجتماعي والبيئي:

* إن وجود المناطق الصناعية في ضواحي المدن يخفف الازدحام عن مراكز المدن، وينشأ الازدحام من حركة العمال إلى المصنع ومن مركز مستلزمات العمل والإنتاج الصناعي مثل مخازن المواد الأولية.
* توفر الخدمات العمالية على مستوى السكن، النقل، الترفيه، الصحة، والتعليم.

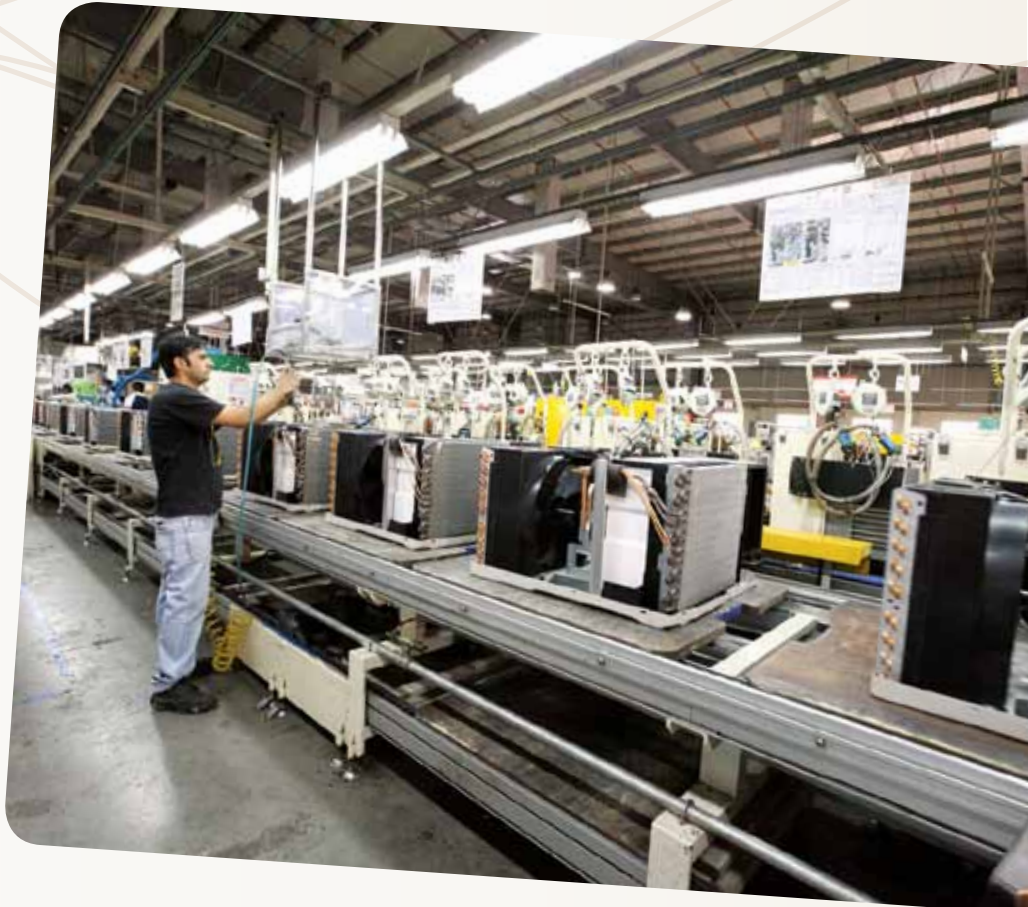
* تخفيض آثار التلوث البيئي من خلال اختيار موقع المنطقة الصناعية بشكل علمي ودقيق إضافة إلى إقامة بعض الحواجز مثل التشجير.
* توفر الشروط الصحية ومستلزماتها.

ج- الجانب العمراني:

يمكن أن تساهم المباني الصناعية إيجابياً في خلق الشكل العمراني للمدينة من خلال العناية بالشكل المعماري لأبنية الصناعية، وأهمية العناية بالأشكال والتصاميم المعمارية للمباني الصناعية، وإمكانية تبني اقترح مشروع المعمل الأخضر لتحقيق بيئة عمل مناسبة وإنسانية.

تحديات كثيرة وضغوط تنافسية تواجه القطاع الصناعي

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية من حوالي ٦ آلاف دولار إلى ٨ آلاف دولار، وارتفع نصيب الصناعات التحويلية من النشاط الاقتصادي من ٢٦ بالمائة إلى ٣٨ بالمائة خلال نفس الفترة، في حين أن نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ألفي دولار إلى ألفين وخمسمائة دولار



تحت رعاية
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
ينعقد المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار في المدن والمناطق
الصناعية العربية
تحت شعار
الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية ودورها في
اقتصاديات الوطن العربي

للاستفسار والمزيد من المعلومات:

هاتف: 0020 22 33353409 / فاكس: 0020 22 37618469

البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر: affacz@gmail.com

فقط، ونصيب الصناعات التحويلية من النشاط الاقتصادي ظل يتراوح بحدود ١١ بالمائة، وإن نسبة التجارة العربية لم تزد عن ٦ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية خلال العقد الماضي.

ويواجه القطاع الصناعي مثل أي قطاع آخر ضغوطاً تنافسية خلال السنوات الماضية، ولا زال من خلال التنافس العالمي، وكرد فعل على هذا سعت الحكومات إلى إيجاد بيئة مثلى للشركات الصناعية لتقوم بأعمالها على أكمل وجه، وذلك من خلال إقامة مناطق الصناعية محتوية على البنية الأساسية الحديثة واللازمة لمثل هذه المشاريع.

وقامت الدول العربية بإنشاء العديد من المناطق والمدن الصناعية، ووفرت لها الحوافز والتشريعات والقوانين اللازمة لعملها، فعلى سبيل المثال وصل عدد المناطق الصناعية في مصر إلى حوالي ٧٩ منطقة وبمساحة حوالي ٦١ ألف كيلومتر مربع، وفي دول الخليج هناك حوالي ٥٦ مدينة ومنطقة صناعية تضم ما يزيد عن ٤٠٠٠ مصنع مساحتها الإجمالية بحدود ٣٠٠ كيلو متر مربع، منها ١٦ مدينة صناعية في السعودية مساحتها الإجمالية في حدود ٩٢ كيلو متر مربع تضم حوالي ٣٥٠٠ مصنع، أما في الجزائر فهناك حوالي ٣٠ منطقة صناعية تضم ٦٠ بالمائة من المؤسسات الصناعية والإجراءات متخذة لإنشاء ٥٤ منطقة صناعية أخرى، أما في المملكة الأردنية الهاشمية ففيها حوالي ١٢ منطقة صناعية ٤ منها تابعة إلى مؤسسة المدن الصناعية بحجم استثمارات زادت عن المليار ونصف دولار، وقد بلغت صادرات هذه المناطق بحدود ٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ويعمل فيها حوالي ٣٥ ألف عامل ٨٥ بالمائة منهم عمالة محلية بالإضافة إلى ٨ مناطق تابعة للقطاع الخاص.

ورغم الجهود التي بذلت في مجال المدن والمناطق الصناعية العربية خلال العقود الماضية؛ فلم تصبح هذه المدن والمناطق الصناعية قوة محرّكة للاقتصاديات العربية، فهي ما تزال ناشئة، تواجه منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيدين المحلي والخارجي، كما إنها لم تستطع حتى الآن توفير فرص عمل واسعة، إذ مازالت تستخدم جزءاً يسيراً من القوة العاملة العربية.

وهناك قائمة أخرى من المؤشرات تتجلى فيها سلبيات المدن المناطق الصناعية العربية منها، على سبيل المثال لا الحصر، هيمنة السلع التقليدية الضئيلة المحتوى التقني على الإنتاج وعلى رغم هذه السلبيات، هناك إنجازات كثيرة وإيجابية



تحققت في مجال المدن والمناطق الصناعية، خصوصاً في السعودية وتونس ومصر والمغرب والإمارات.

ويتضح من مراجعة مسيرة المدن والمناطق الصناعية العربية إنها تواجه تحديات ومعوقات كثيرة تتزاحم على كاهلها.

أولاً: المعوقات الداخلية:

تتمثل المعوقات الداخلية بضآلة الاستثمارات الموجهة لتنمية المدن والمناطق الصناعية، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، إضافة إلى معوقات أخرى تتصل بضعف البنى المؤسسية، والأطر التشريعية والتنظيمية لتطوير المناطق الصناعية وتسويقها، ومحدودية البنى الأساسية الصناعية

ثانياً: المعوقات الخارجية:

تتمثل المعوقات الخارجية بالمنافسة في الأسواق الدولية، والتي من المتوقع أن تزداد حدتها في المستقبل مع التسارع في جهود البحث والتطوير التقني للصناعة العالمية، وتحرير الأسواق، واكتمال تطبيق أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وعلى وجه الخصوص القيود غير الجمركية المتصلة بالمواصفات والشروط الصحية والبيئية وحقوق الملكية الفكرية، خاصة ما يتعلق ببراءات الاختراع والتصميمات الصناعية، والعلامات التجارية، بكل ما فيها من أحكام وإجراءات لمصلحة الحائزين لهذه الحقوق.

ثالثاً: محدودية دور القطاع الخاص في تنمية المدن والمناطق الصناعية:

رابعاً: صعوبة وصول القطاع الخاص إلى رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع، إذ بين مسح ميداني عالمي أن السعودية تأتي في طليعة المجموعة العربية عند المرتبة ٣٣ في الوصول لرؤوس الأموال من بين ١٢١ دولة شملها المسح، تليها الكويت وعمان والإمارات ولبنان وتونس والمغرب، أما الدول العربية الأخرى فيسجل المؤشر مستويات أدنى لها من المعدل العالمي.

خامساً: معاناة القطاع الخاص من البيروقراطية في إجراءات إتمام العقود للمشاريع الجديدة بالمدن والمناطق الصناعية التي غالباً ما تكون طويلة ومعقدة، وتبلغ في المتوسط معدل ٤٠ إجراءً ضرورياً، بما يفوق المعدل العالمي بنحو الثلث، ويزيد عن أي منطقة أخرى في العالم، كما تستغرق وقتاً يبلغ معدله نحو ٤٢٦ يوماً، متجاوزاً بذلك المعدل في شرق آسيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو ٥٠ في المائة، و٦٠ في المائة على التوالي، ويشار إلى التفاوت بين الدول



العربية في هذا الشأن، خصوصاً بالنسبة إلى نتائج الإصلاحات التي طبقت خلال السنوات السابقة في مجال تأجيل البيئة الاقتصادية لتقليل الإجراءات وتخفيض تكاليفها، إذ سجل في تونس والمغرب تحديداً تقدم في هذا المجال خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وقد رصدت هذه الورقة العديد من السلبيات للمناطق الصناعية العربية منها:

* ضعف البنية الأساسية والخدمات المساندة والمساعدة.

* تعدد الجهات المشرفة عليها والجهات المطلوب مراجعتها لإنجاز معاملات المستثمرين.

* ضعف أو غياب التشريعات والأنظمة الخاصة بإدارة وتنسيق العمل داخل المناطق الصناعية.

* التباين بين أنواع الصناعات في المنطقة الواحدة.

* غياب التخطيط لتحقيق التكامل الصناعي.

* عدم وجود استراتيجيات صناعية.

* عدم الاهتمام بالإنتاجية.

* ضعف الإدارة الصناعية.

* تحديد أهداف غير واقعية للمناطق الصناعية وانعدام وضع التنسيق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية.

* عدم كفاية التمويل من المؤسسات المساندة.

* عدم كفاية الدراسات التحضيرية للمساعدة في اتخاذ القرار السليم و مشاكل إدارية تتعلق بالمناطق الصناعية.

* عدم توفر أراضي صناعية بالمناطق المطلوبة من المستثمرين.

* عدم وجود تجمعات صناعية تخصصية مزودة بالخدمات الداعمة للاستثمار.

* مشكلات البنية الأساسية.

* عدم وجود إدارة حديثة للمنطقة الصناعية.

* المعوقات البيروقراطية وإجراءات التراخيص واستخراج الموافقات المطلوبة لتشغيل المشروع.

* قصور الخدمات الموجهة لصغار المستثمرين.

* تخصيص أراضي بدون بنية أساسية.

* اختلاف أسعار الأراضي.

* عشوائيات الصناعة.

* الشروط التعاقدية.

لا يمكن النهوض بالمناطق الصناعية بدون العمل العربي المشترك

من متطلبات نجاح المناطق الصناعية مدى ملائمة الظروف العامة وتوفير منافذ تسويقية ومدى واقعية البرامج الحكومية وضرورة مناسبة





الموقع للمستثمرين، بالإضافة إلى مصادر وتكلفة التمويل، ولا يتصور إمكانية النهوض بالمناطق الصناعية العربية بدون العمل العربي المشترك كشرط أول لتعزيز النهوض بالمناطق الصناعية من أجل تحقيق التنمية الذاتية في ظل سياسات ملائمة تعمل من ناحية على توفير الآليات اللازمة لتوجيه تكيف هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد القومي في ظل الظروف القائمة إلى وجهة سليمة، وتعمل من ناحية أخرى على حشد وتوجيه الموارد والجهود بما يتفق مع تعظيم الاستفادة من هذا القطاع في التنمية الذاتية لهذه المناطق.

هذه السياسات يمكن من خلالها الوصول إلى الحلول للقصور الذي تعاني منه المناطق الصناعية، ومما ذكرناه من أوجه متعددة لهذا القصور يمكن أن نصل إلى بعضا من الحلول التي يمكن أن تخرج هذا القطاع الحيوي من سلبياته ونحاول تلخيص هذه الحلول في:

* مراعاة المساحات المطلوبة لكل نوع من الصناعات.

* تخصيص مساحة منفصلة لقيام المصانع وتحسين بنيتها التحتية وإيجاد وسائل صرف للتخلص من مخلفاتها.

* تقنين وتخفيض الرسوم المفروضة على أصحاب هذه الأعمال.

* الاهتمام بقواعد الأمن والسلامة وتفعيلها عن طريق الجهات المسؤولة سواء كان في الدولة أو داخل المنشأة.

* تخفيض تعرفه استهلاك الكهرباء وخلق تعريفية صناعية تتماشى مع تكاليف التشغيل.

* ضرورة إيجاد الدعم والتمويل اللازم لتأهيل هذه المناطق.

* إنشاء بنك معلومات عن المناطق الصناعية وتوفير الخدمة الاستشارية المجانية للصانع وإمدادهم أولا فأولا بالمعلومات عن الأسواق العالمية المتاحة وسعة السوق Market capacity بالنسبة للمنتجات التي يقومون بصناعتها.

* القيام بالدراسات بهدف التنبؤ مسبقا بمجالات الصناعات غير محتملة النجاح والقيام بتوجيه الصناع إلى مجالات جديدة ينتظر ازدهارها.

* إعداد دراسات جدوى مبدئية للمشروعات الصناعية التي ينتظر نجاحها في المنطقة وذلك في إطار الجهد الإرشادي اللازم بذله لمساعدة المستثمرين للدخول في مجال الاستثمار الصناعي،



هذه الدراسات يجب أن توفر المعلومات الأساسية اللازمة لإنشاء وتشغيل المنشآت الصناعية التي تشمل بيانات عن حجم المنشأة ورأس المال الثابت والعمال تقديراً لكل من عناصر الدخل والاتفاق والربحية بالنسبة لكل مشروع.

* سياسات تحفيز الاستثمار في مجال الحفاظ على البيئة.

* إدخال مفهوم إدارة المخلفات الصناعية على مستوى المنشآت الصناعية والمناطق الصناعية والعمل على تدوير وإعادة استخدام المخلفات الصناعية.

* الاهتمام بشبكات المياه داخل المنشآت الصناعية وكذلك المعالجات الأولية للمخلفات قبل دفعها إلى شبكات التصريف العامة و مناطق جمع النفايات.

* تدعيم وتوسيع قاعدة المعلومات الصناعية. * تبسيط الأنظمة والإجراءات التي تحكم إنشاء المدن والمناطق الصناعية.

* تطوير المدن والمناطق الصناعية والبنية التحتية لها ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

* توحيد التشريعات المتصلة بإقامة وتنظيم المدن والمناطق الصناعية.

* تطوير الإجراءات واللوائح لتتوافق مع المستوى العالمي لتحقيق القدرة التنافسية.

* عقد لقاء دوري لقيادات المدن والمناطق الصناعية وذلك لمناقشة ومتابعة كافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وأن يتولى الاتحاد المزمع إنشاؤه ترتيب مكان وموعد هذه الملتقيات.

* التأكيد على أهمية التواصل والتعاون وتبادل الخبرات بين المدن والمناطق الصناعية العربية.

* الدعوة إلى إنشاء المزيد من المدن والمناطق الصناعية المتخصصة في المجالات التي تتمتع فيها بلدان الوطن العربي بمزايا نسبية وتنافسية مميزة.

* ضرورة تمتع منتجات المدن والمناطق الصناعية بمزايا منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى إذا تحققت في هذه المنتجات اشتراطات هذه الاتفاقية والمتمثلة بتحقيق قيمة مضافة أي ما نسبته ٤٠٪.

* الدعوة إلى إنشاء كيان مؤسسي يحتضن المدن والمناطق الصناعية في الوطن العربي وينسق مهامها ويفعل دورها ويسهم في بناء مستقبلها التنموي ■





**Under the Patronage of
Council of Arab Economic Unity
The Arab Federation of Industrial Cities & Zones
Is Holding
The 1st Arab Conference of The Investment
at Arab Industrial Cites & Zones
Under the slogan of
The Investment at Arab Industrial Cities & Zones
and Its Role in The Economy of The Arab World»**

For more inquiries

Phone: 0020 22 33353409 / Fax: 0020 22 37618469

Email: affacz@gmail.com

كهيئة عربية تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

النظام الأساسي للاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

الباب الأول

إنشاء الاتحاد

مادة (١): تنشأ هيئة عربية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تسمى الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية وتسرى في شأنها أحكام هذا النظام الأساسي و ما يتفق عليه مع دولة المقرب بما لا يتعارض مع قانونها العام.

مادة (٢): تكون مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية مقر الاتحاد الدائم.

يجوز لمجلس الإدارة أن يتخذ قراراً بإنشاء مكاتب أو فروع للاتحاد في أي دولة أخرى وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها وذلك بناءً على قرار من مجلس الإدارة.

تتعهد الدولة التي يتقرر أن تكون مقراً للاتحاد وفروعه ومكاتبه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً لقوانينها الداخلية من أجل قيام الاتحاد وإشهاره رسمياً.

مادة (٣): يتمتع الاتحاد بالشخصية القانونية وتكون له الأهلية

الكاملة لمزاولة أعماله وتحقيق أهدافه كما يتمتع باستقلال إداري ومالي كامل، ويتمتع مقر الاتحاد وفروعه ومكاتبه بالمزايا والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووفق ما يتم الاتفاق عليه مع الدولة المعنية.

الباب الثاني

أهداف الاتحاد واختصاصاته

مادة (٤): يقوم الاتحاد بالتنسيق بين أعضائه وتوحيد النظم المعمول بها ورعاية مصالحهم وخدماتهم و توثيق الروابط بينهم والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة البينية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته في هذا المجال.

مادة (٥): ليس من أغراض الاتحاد مزاولة أعمال تجارية.

مادة (٦): تحقيقاً للأهداف العامة المنصوص عليها في المادة

الرابعة من هذا النظام الأساسي يعمل الاتحاد على:

- * توحيد نظم المدن والمناطق الصناعية وتشريعاتها.
- * تحقيق التناسق والتوافق بين أنشطة المدن والمناطق الصناعية العربية.
- * تقليص الآثار السلبية للمنافسة فيما بينها.
- * تعظيم فاعلية المدن والمناطق الصناعية العربية في استثمار الموارد المتاحة وطنياً.

* جذب الاستثمارات العربية
البيئية ورؤوس الأموال المالية
والبشرية الهاربة خارج الوطن
العربي إلى المدن والمناطق الصناعية
العربية.

* العمل على تأهيل وتدريب الكوادر
البشرية اللازمة لنجاحها.
* إقامة اتصالات وعلاقات بين
المدن والمناطق الصناعية بالدول
العربية.

* العمل على تبادل الخبرات

والمعلومات والأبحاث والدراسات.

- * المساعدة في تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية.
- * تفعيل كل من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار العربية.

* فتح مجال التعاون والاتصال بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية العربية.

* الترويج لمشروعات المدن والمناطق الصناعية العربية.

* الترويج للمدن والمناطق الصناعية تحت الإنشاء.

* تقديم الدعم والمساعدة لأعضائه في المجالات التالية:

- توحيد المفاهيم وتطوير وتقديم أساليب العمل في الموضوعات المتعلقة بخدمات المدن والمناطق الصناعية خاصة وتبادل الخبرات بين الأعضاء لهذا الغرض من خلال:



الباب الثالث العضوية

مادة (٨): تكون عضوية الاتحاد في المستويات الآتية:

❖ عضو عامل.

❖ عضو منتسب.

❖ عضو مراقب.

عضو عامل:

يقبل عضواً عاملاً الشركات الصناعية والتجارية والهيئات ومديريات المدن والمناطق الصناعية والاتحادات أو ما يماثلها في الدول العربية والشركات العاملة بصفتها ويشترط أن يكون ممثل العضو في أجهزة الاتحاد عربي الجنسية.

عضو منتسب:

* الشركات والهيئات والمؤسسات والمكاتب التي يتصل نشاطها مباشرةً بنشاط الاتحاد في الدول العربية.

* المكاتب الاستشارية التي تعمل في المجال المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا النظام في الدول العربية.

* المنظمات النوعية المتخصصة العاملة في المجال وكذلك الغرف التجارية والصناعية في الدول العربية.

* الاتحادات والغرف التجارية والصناعية والمنظمات والمؤسسات الاستثمارية التي تتوافق في أهدافها مع أهداف الاتحاد.

* المؤسسات والشركات الصناعية العاملة خارج الوطن العربي والتي يملكها أو يديرها مواطنون من أصل عربي.

* المؤسسات والشركات العاملة في الوطن العربي وبرأسمال أجنبي كلاً أو جزءاً على أن يكون من يمثلها في الاتحاد عربي الجنسية.

عضو مراقب:

أ- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ب- المنظمات العربية المتخصصة.

يجوز أن يقبل عضواً «مراقباً» بقرار من مجلس الإدارة كل من المنظمات الدولية والإقليمية والاتحادات النوعية العربية ذات العلاقة بنشاط الاتحاد.

مادة (٩): باستثناء الأعضاء المراقبين يقدم الراغب في الانضمام إلى عضوية الاتحاد طلباً «كتابياً» إلى مجلس الإدارة يتعهد فيه بالتقيد بالنظام الأساسي للاتحاد والالتزام بسداد رسوم

الحصول على التقنية الحديثة المتقدمة وتقديم الدعم الفني للأعضاء.

إجراء الأبحاث وإعداد الدراسات واستخلاص التوصيات وتقديم لإرشادات بصدد الاتصال ببيوت الخبرة العربية والأجنبية المتخصصة.

حث الدول على تنفيذ المشروعات الجديدة فيما بينهم أو التوسع في المشروعات القائمة بما يتناسب مع تلبية الاحتياجات في الوطن العربي.

المعاونة في تأمين حاجات الأعضاء من المعلومات الفنية.

تضافر الجهود بين الأعضاء للتعامل كمجموعة واحدة في العلاقات مع الجهات الأخرى الأجنبية خاصة في الأزمات لخلق قيادة محورية مؤثرة اقتصادياً.

معاونة الأعضاء في حل المصاعب والمشاكل عند طلب ذلك.

تشجيع الأعضاء لتنشيط الحركة التجارية فيما بينهم من خلال إقامة شركات عربية.

إقامة علاقات تعاضد وثيقة من خلال تبادل الزيارات بين المدن والمناطق الصناعية بمختلف الدول العربية.

رفع كفاءة العاملين في مجال عمل الاتحاد وخدماته من خلال الاشتراك في وضع برامج التدريب والتأهيل وتقديم المؤازرة والعمل على تنفيذ تلك البرامج.

معاونة الأعضاء في توفير احتياجاتهم من الكوادر الفنية والإدارية عن طريق التبادل فيما بينهم وذلك بالتنسيق مع الاتحادات العربية الأخرى.

إصدار النشرات والمجلات والدوريات وإقامة الندوات من أجل تحقيق أهداف الاتحاد وأغراضه.

التنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية إذا كانت موضوعاتها لها صلة بأعمال الاتحاد ونشاطات أعضائه.

الاشتراك في عضوية الهيئات الدولية للاستفادة من الخبرات الدولية في مجال المدن والمناطق الصناعية وخدماته.

مادة (٧): يعطى الاتحاد أولوية في تقديم العون والدعم والمساعدة المنصوص عليها في المادة السابقة إلى أعضاء الاتحاد من الدول العربية الأقل نمواً من خلال المؤسسات القائمة في تلك الدول.



الباب الرابع أجهزة الاتحاد

مادة (١١): أجهزة الاتحاد هي:

- ❖ الجمعية العمومية.
- ❖ مجلس الإدارة.
- ❖ الأمانة العامة.

القسم الأول: الجمعية العمومية

مادة (١٢): تعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا للاتحاد وتتألف من جميع الأعضاء العاملين في الاتحاد، وللأعضاء المنتسبين والأعضاء المراقبين حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية وحق الاشتراك في مناقشتها دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

مادة (١٣): لكل عضو يحضر الجمعية العمومية الحق بالتصويت على قرارات الجمعية العمومية ويجوز للعضو المتغيب أن يفوض شخصاً في التصويت عنه وذلك بمقتضى تفويض كتابي ولا يجوز للعضو المفوض أن يحمل أكثر من تفويضين بالإضافة إلى صوته.

مادة (١٤): تختص الجمعية العمومية بما يلي:

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- النظر في خطة الاتحاد واعتمادها.
- النظر في الميزانية المالية السنوية والحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات والتصديق عليها.

- تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التالية وتحديد مكافأته.
- النظر في أي موضوعات أخرى متعلقة بنشاط الاتحاد.
- تعديل النظام الأساسي للاتحاد.
- تعليق العضوية أو زوالها طبقاً لتوصيات مجلس إدارة الاتحاد.

مادة (١٥): يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو

أحد نوابه في حالة غيابه، ويتولى أمانة سرها أمين عام الاتحاد. ويوجه رئيس المجلس الدعوة إلى الاجتماع العادي قبل الموعد المحدد له بما لا يقل عن خمسة وأربعين يوماً ويرفق بكتاب الدعوة مشروع جدول الأعمال.

مادة (١٦):

١- تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً «سنوياً» ويشترط لقبول العضو في الاجتماع أن يكون قد سدد الاشتراكات المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة ويجوز للجمعية العمومية أن تسمح للعضو الذي لم يتحقق في شأنه هذا الشرط بحضور الاجتماع

واشتراكات العضوية على أن يرفق بالطلب المستندات الدالة على توفر شروط العضوية ويقيّد في سجل خاص.

ويتوجب عرض طلب الانضمام على مجلس الإدارة للبت فيه وذلك في أول اجتماع له يلي تاريخ تقديمه وخلال مهلة قصوى لا تتجاوز سنة من ذلك التاريخ فإذا انقضت تلك المهلة دون صدور قرار للبت في الطلب يعتبر ذلك بمثابة قبول له.

يجوز لمن رفض طلبه أن يتظلم إلى مجلس الإدارة فإذا أصر المجلس على الرفض أحيل التظلم إلى الجمعية العمومية ويشترط أن يعرض التظلم عليها في اجتماعها التالي لتاريخ تقديمه من أجل البت فيه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً. لا يجوز لمن رد تظلمه أن يطلب قبوله عضواً في الاتحاد إلا بعد انقضاء سنة على الأقل من تاريخ رد التظلم فإذا تمسك المجلس بالرفض أحال الطلب إلى الجمعية العمومية لاتخاذ القرار النهائي بشأنه.

يجب على العضو سداد رسوم الانضمام إلى الاتحاد خلال ستة أشهر من تاريخ إخطاره بقبول عضويته كما يتعين عليه سداد الاشتراكات السنوية في مواعيدها.

مادة (١٠):

١- تنهى أو تعلق العضوية بقرار من الجمعية العمومية وذلك في إحدى الحالات الآتية:
* التخلف عن تسديد الالتزامات المالية المترتبة على العضو تجاه الاتحاد لمدة سنتين متتاليتين.
* فقدان أحد شروط العضوية.

* مخالفة النظام الأساسي للاتحاد مخالفة صريحة والقيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالاتحاد أو بأي من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٢- يجوز للعضو الاعتراض على قرار الجمعية العمومية بإنهاء أو تعليق عضويته لدى أول جمعية عمومية تنعقد بعد اتخاذ القرار نهائياً.

٣- يحق لمن انتهت عضويته في الاتحاد أن يتقدم بطلب إعادة عضويته بعد زوال أسباب إنهاء العضوية للنظر فيه من قبل الجمعية العمومية، ويشترط عند تقديم طلب إعادة أن يكون قد سدد التزاماته المالية المستحقة قبل انتهاء العضوية.

* يترتب على زوال صفة العضوية سقوط حق العضو في استرداد جميع المبالغ المسددة للاتحاد.



إذا قدم عذراً تقبله الجمعية العمومية.

٢- يشترط لصحة اجتماع الجمعية العمومية العادية حضور الأغلبية للأعضاء العاملين وأن يكون الحاضرون من المنتمين إلى نصف عدد الأقطار التي ينتمي إليها الأعضاء العاملون في الاتحاد على الأقل.

٣- في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للانعقاد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ويكون الانعقاد صحيحاً في هذه الحالة بمن حضر.

٤- تصدر الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة (١٧): تدعو الأمانة العامة للاتحاد الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي بناء على طلب ثلث الأعضاء العاملين وينتمون إلى قطرين عربيين على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة.

وذلك للنظر فيما يلي:

* تغيير مقر الاتحاد.

* حل الاتحاد.

* أية أسباب هامة طارئة.

إذا تحقق مراقب الحسابات من وقوع مخالفات مالية أو إدارية جسيمة يقدم طلباً إلى مجلس الإدارة لتوجيه الدعوة إلى الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي خلال ثلاثين يوماً و يتولى مراقب الحسابات توجيه الدعوة إذا لم يقم مجلس الإدارة بذلك خلال المدة المحددة.

توجه الدعوة إلى الاجتماع غير العادي قبل الموعد المحدد له بما لا يقل عن ثلاثين يوماً على أن يبين بالدعوة الغرض من الاجتماع. تصدر الجمعية العمومية في اجتماعها غير العادي قراراتها في المسائل المشار إليها أعلاه بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين ويشترط اعتمادها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

القسم الثاني: مجلس الإدارة

مادة (١٨): يُشكّل مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء يساوي مرة ونصف عدد الأقطار العربية التي ينتمي إليها الأعضاء العاملون في الاتحاد و ينتخب الأعضاء الذين ينتمون لكل قطر من الأقطار عضواً عنهم في مجلس إدارة الاتحاد وتنتخب الجمعية العمومية الأعضاء المكملين حسب عدد الأصوات التي يحصل عليها كل منهم ويجوز اختيار عضو مناوب لكل من أعضاء مجلس الإدارة وفق الطريقة ذاتها، بالإضافة إلى اعتبار الأمين العام عضواً إضافياً في مجلس الإدارة بشكل دائم وذلك بحكم منصبه.

مادة (١٩): تكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد.

مادة (٢٠): ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع من بين أعضائه: رئيساً ونائبين له وفي حالة غياب الرئيس ونائبه الأول يقوم النائب الثاني بإدارة الجلسة وفي حالة غياب الرئيس ونائبيه ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً لتلك الجلسة.

مادة (٢١): يخلو منصب عضو مجلس الإدارة في الأحوال التالية:

* فقدان الجهة التي يمثلها لشرط من شروط العضو.

* الإقالة من قبل الجهة التي يمثلها العضو.

* الاستقالة في حالة قبولها.

* التغيب عن حضور اجتماعين متتاليين بدون عذر مقبول.

* الوفاة أو العجز عن العمل.

تملأ المناصب الشاغرة وفقاً لأحكام المادة (١٨) من هذا النظام.

مادة (٢٢): تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور ثلثي الأعضاء وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني تكون الاجتماعات بحضور الأغلبية العادية بعد مضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع.

مادة (٢٣): لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد و تصدر قرارات المجلس بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين وعند تساوي عدد الأصوات

يرجح جانب الرئيس ويجوز للعضو المتغيب أن يفوض عنه ممثلاً أو عضواً في المجلس بمقتضى تفويض مكتوب. لا يجوز للعضو التغيب أكثر من اجتماعين متتاليين بغير مبرر وبغضن يقبله المجلس كما لا يجوز للعضو المفوض أن يحمل أكثر من تفويض.

مادة (٢٤): يجتمع مجلس الإدارة مرة كل ستة أشهر على الأقل ويحدد المجلس مكان وتاريخ الاجتماع التالي ويجوز للمجلس أن يجتمع للضرورة بناء على اقتراح الأمين العام للاتحاد وموافقة رئيس المجلس أو بناء على طلب من نصف أعضائه.

مادة (٢٥): يختص مجلس الإدارة بما يلي:

* اعتماد خطة عمل الاتحاد وعرضها على الجمعية العمومية للتصديق عليها.

* تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لتحقيق أغراضه وتخويلها أيّاً من صلاحياته مع تقديم تقاريرها إلى الأمين العام لعرضها على مجلس الإدارة.



مادة (٣٠): يكون تعيين موظفي الأمانة العامة الرئيسيين بقرار من الأمين العام بناءً ويكون تعيين وإنهاء خدمات باقي الموظفين وفقاً للنظام الداخلي للاتحاد وبقرار من الأمين العام ويراعي في اختيار موظفي الأمانة العامة أن يكونوا على قدر رفيع من المعرفة والقدرة المهنية وطبقاً لميزانية الاتحاد.

مادة (٣١): تختص الأمانة العامة بما يلي:

- * إعداد الخطط السنوية وتنفيذها بعد إقرارها.
- * إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات العمومية.
- * إعداد مشروع جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة.
- * تبليغ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة والجمعية العمومية إلى أعضاء الاتحاد ومتابعة تنفيذها.
- * إعداد مشروعات اللوائح المالية والإدارية والهيكل التنظيمي.
- * إعداد مشروع الموازنة ومشروع التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد.

* تصريف الشؤون العادية واليومية للاتحاد.

* تمثيل الاتحاد في كافة الاجتماعات والمؤتمرات والندوات.

مادة (٣٢): يزاول الأمين العام جميع الأعمال والإجراءات التنفيذية وفقاً لهذا النظام ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن كافة أعماله وتصرفاته.

مادة (٣٣): يكون الأمين العام هو الممثل القانوني في حدود أغراض الاتحاد المنصوص عليها في هذا النظام ويتمتع بالصلاحيات الكافية لمزاولة أعمال وظيفته.

مادة (٣٤): لا يحق للأمين العام أو الموظفين أن يقبلوا أي تعليمات من أي جهة أو سلطة خارج الاتحاد.

الباب الخامس

الموارد المالية والميزانية

مادة (٣٥): تتكون المواد المالية للاتحاد من:

- * رسوم انضمام أعضاء الاتحاد العاملين والمنتسبين.
- * اشتراكات الأعضاء التي تم قبولها وفق للأنظمة التي يقررها مجلس الإدارة.
- * الإعانات والهبات والتبرعات والتوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها من المصادر العربية ومن الهيئات والمنظمات الدولية.
- * حصيلة الخدمات التي يقوم بها الاتحاد والموارد التي يقررها مجلس الإدارة لتلبية لاحتياجاته.

* اعتماد اللوائح المالية والإدارية للاتحاد.

* تحديد رسوم العضوية والاشتراكات السنوية للأعضاء العاملين والمنتسبين.

* إقرار الهيكل التنظيمي للاتحاد.

* تعيين الأمين العام للاتحاد وتحديد مكافأته.

* تعيين الأمين العام المساعد للاتحاد وتحديد مكافأته.

* تعيين المستشار القانوني للاتحاد وتحديد مكافأته بتوصية من الأمين العام.

* التصديق على تعيين موظفي الأمانة العامة الرئيسيين وإنهاء خدماتهم بتوصية من الأمين العام.

* تقرير وسائل التعاون مع الهيئات والجهات التي يدخل عملها في مجالات نشاط الاتحاد.

* وضع التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد والميزانية التقديرية والميزانية العمومية والحساب الختامي وعرضها على الجمعية العمومية للتصديق عليها.

* البت في طلبات الانضمام والانسحاب من عضوية الاتحاد.

* بحث زوال صفة العضوية من الأعضاء ورفعها للعرض على الجمعية العمومية.

* حل الخلافات التي قد تنشأ بين أعضاء الاتحاد إذا طلب منه ذلك.

* تقرير خلو منصب الأعضاء وشغلها.

مادة (٢٦): يجوز لمجلس الإدارة أن يفيض رئيسته أو أحد أعضائه أو الأمين العام ببعض أو كل اختصاصاته المشار إليها في المادة السابقة.

مادة (٢٧): يجوز لمجلس الإدارة دعوة أي من أعضاء الاتحاد لحضور المداولات حول موضوعات تمثل مصلحة خاصة لهذا العضو دون أن يكون له حق التصويت كما يجوز لمجلس الإدارة دعوة أي من أعضاء الاتحاد أو من يرى أهمية الاسترشاد برأيهم في اجتماعاته.

القسم الثالث: الأمانة العامة

مادة (٢٨): تتألف الأمانة العامة للاتحاد من أمين عام يعاونه جهاز من الموظفين طبقاً للهيكل التنظيمي للاتحاد.

مادة (٢٩): يكون تعيين الأمين العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويكون تعيين وإنهاء خدمات باقي الموظفين وفقاً للنظام الداخلي للاتحاد وبقرار من الأمين العام ويراعي في اختيار موظفي الأمانة العامة أن يكونوا على قدر رفيع من المعرفة والقدرة المهنية وطبقاً لميزانية الاتحاد.



الباب السابع مدة الاتحاد و بدايته وانهاؤه

مادة (٤٢): يظل الاتحاد قائماً لمدة غير محدودة.

مادة (٤٣): ينشأ الاتحاد بمجرد التوقيع على نظامه الأساسي من قبل خمسة من الأعضاء العاملين ينتمون إلى ثلاثة أقطار عربية على الأقل.

مادة (٤٤): يحل الاتحاد بناء على قرار يصدر من الجمعية العمومية بأغلبية ثلثي الأعضاء العاملين في اجتماع غير عادي وفقاً لأحكام المادة (١٧) من هذا النظام ويشترط في طالبي عقد هذا الاجتماع غير العادي أن يمثلوا نصف عدد الأقطار التي ينتمي إليها أعضاء الاتحاد على الأقل على ألا يكون قرار الحل نافذاً إلا بعد عرض القرار ومبرراته على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإذا أقر حل الاتحاد تعين الجمعية العمومية مصفياً له ويؤول صافي أمواله إلى الجهة التي تحددها الجمعية العمومية.

الباب الثامن أحكام عامة

مادة (٤٥): يتمتع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والأمين العام المساعد والموظفون الرئيسيون في الاتحاد بالمزايا والحصانات المقررة في اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية طبقاً للقواعد والشروط المقررة في هذا الشأن ووفقاً لما يتم عليه الاتفاق مع الدولة المعنية.

مادة (٤٦): تدون محاضر الاجتماعات وقرارات وتوصيات مجلس الإدارة والجمعية العمومية في سجلات خاصة ويوقع كل محضر من الرئيس وأمين عام الاتحاد وتحفظ بمقر الاتحاد جميع السجلات والملفات والمستندات الخاصة به.

مادة (٤٧): يقوم رئيس الاتحاد أو الأمين العام من ينيبه بتمثيل الاتحاد في حضور الاجتماعات التي يدعى إليها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو أي منظمة عربية أو دولية يتصل نشاطها بنشاط الاتحاد بصفة مراقب.

مادة (٤٨): لمجلس إدارة الاتحاد تفويض الأمين العام بدعوة المنظمات والهيئات العربية والدولية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة أو الاجتماعات التي تتداول موضوعات فنية ذات صلة باختصاص تلك الجهات وذلك بصفة مراقبين ■

مادة (٣٦): تكون للاتحاد ميزانية خاصة وتبدأ السنة من أول يناير/ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول من كل عام.

مادة (٣٧): تودع أموال الاتحاد لدى مصرف عربي أو أكثر يحدده مجلس الإدارة ويكون الصرف من هذه الأموال وفقاً لللائحة المالية التي يقرها مجلس الإدارة.

يعد الأمين العام الموازنة السنوية التقديرية ويحيلها إلى المجلس لدراستها وإقرارها.

تعرض الحسابات الختامية مع تقرير مراجعي الحسابات على مجلس الإدارة لدراستها تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية لإقرارها وإخلاء طرف مجلس الإدارة.

الباب السادس مراقب الحسابات

مادة (٣٨):

١- تعين الجمعية العمومية كل عام مراقباً للحسابات بناء على ترشيح من مجلس الإدارة و يباشر مهمته من تاريخ تعيينه.

٢- يقوم مراقب الحسابات بفحص ومراجعة النواحي المالية والحسابية للاتحاد وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته ويحق لمراقب الحسابات أن يطلب البيانات والإيضاحات اللازمة لأداء مهمته وأن يتحقق من موجودات الاتحاد والتزاماته

ويكون مسؤولاً عن جرد الخزينة كما يقوم بأعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية ويتم تعيين مراقب الحسابات للمرة الأولى من قبل مجلس الإدارة بتفويض من الجمعية العمومية.

مادة (٣٩): لمجلس الإدارة أن يسمي مراقباً للحسابات بدلاً من المراقب الذي شغرت وظيفته أثناء مدة تعيينه لأي سبب من الأسباب ولحين موعد الاجتماع الثاني للجمعية العمومية وبما لا يخالف القوانين المنظمة لذلك في دولة المقر.

مادة (٤٠): يزود مراقب الحسابات بكافة الوثائق التي ترسل إلى الأعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية.

مادة (٤١): على مراقب الحسابات بيان رأيه في حسابات الاتحاد الختامية ومدى مطابقتها للموازنة المالية والتي تؤثر على الوضع المالي للاتحاد إن وجدت مثل هذه المخالفات.





تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتحت شعار:

«الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية ودورها في اقتصاديات الوطن العربي»

الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

ينظم في القاهرة المؤتمر العربي الأول للاستثمار

في المدن والمناطق الصناعية العربية



تحتل المدن والمناطق الصناعية العربية مكاناً رئيسياً لدى الدول العربية حيث يعتبر هذا القطاع أحد أكثر القطاعات جذباً لرأس المال حيث يقدر بأكثر من ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات في الوطن العربي مما فرض أهمية متابعة تطوير النظم والقوانين الحاكمة لهذا القطاع الاستراتيجي نظراً لكونه يترافق مع توافر مجموعة من المكونات الأساسية والتي تشمل توفر المادة الخام، البنى التحتية، الكفاءات البشرية، شركات التمويل والتأمين وغيرها.

وفقاً لذلك فقد أصبح هذا القطاع يشكل أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد العربي والعالمي وبدأ الاعتماد عليه كمؤشر أساسي يتم فيه تصنيف الدول وفقاً للأولوية التي توليها لدعم المدن والمناطق الصناعية العربية. وفي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي فإن التركيز على هذا القطاع أصبح ضرورة أساسية نظراً لتضرع هذا القطاع ومخرجاته و دوره الرئيسي في توفير فرص العمل ورفد الدخل القومي للدول خصوصاً وأن الدراسات الحديثة قد أثبتت أن مستقبل المدن والمناطق الصناعية في الدول العربية سيكون مزدهراً مقارنة بالدول الأجنبية نظراً لتواجد المساحات الكبيرة وحوافز الاستثمار الكثيرة في الدول العربية وقرب الدول العربية من الأسواق الغربية التي تعتبر واحد من المستهلكين الرئيسيين لمنتجات هذه الاستثمارات.

هذا وقد قامت الدول العربية بإنشاء العديد من المناطق والمدن الصناعية ووفرت لها الحوافز والتشريعات والقوانين اللازمة لعملها حيث على سبيل المثال وصل عدد المناطق الصناعية في مصر إلى حوالي ٧٩ منطقة وبمساحة حوالي ٦١ ألف كيلومتر مربع وفي دول الخليج هناك حوالي ٥٦ مدينة ومنطقة صناعية تضم ما يزيد عن ٤٠٠٠ مصنع مساحتها الإجمالية بحدود ٣٠٠ كيلومتر مربع منها ١٦ مدينة صناعية في السعودية مساحتها الإجمالية في حدود ٩٢ كيلو متر مربع تضم حوالي ٣٥٠٠ مصنع.

أما في الجزائر فهناك حوالي ٣٠ منطقة صناعية تضم ٦٠ بالمائة من المؤسسات الصناعية و الإجراءات متخذة لإنشاء ٥٤ منطقة صناعية أخرى أما في المملكة الأردنية الهاشمية ففيها حوالي ١٢ منطقة صناعية ٤ منها تابعة إلى مؤسسة المدن الصناعية بحجم استثمارات زادت عن المليار و نصف دولار وقد بلغت صادرات هذه المناطق بحدود ٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ويعمل فيها حوالي ٣٥ ألف عامل ٨٥ بالمائة منهم عمالة محلية بالإضافة إلى ٨ مناطق تابعة للقطاع الخاص.

ورغم الجهود التي بذلت في مجال المدن والمناطق الصناعية العربية خلال العقود الماضية فلم تصبح هذه المدن والمناطق الصناعية قوة محرّكة للاقتصادات العربية فهي ما تزال ناشئة تواجه منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيد المحلي والخارجي كما إنها لم تستطيع حتى الآن توفير فرص عمل واسعة إذ مازالت تستخدم جزءاً سيراً من القوة العاملة العربية. ومن هنا تبرز أهمية المؤتمر الأول للمدن والمناطق الصناعية العربية والذي يهدف إلى إيجاد التكامل والمنافسة بين الدول العربية وطرح الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع والعمل على تقديم الحلول ومناقشتها بهدف تشجيع الاستثمار الحكيم ووضع أسس ومعايير لترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق معادلة حماية البيئة من مخرجات هذه الصناعات.

يركز المؤتمر على أهمية الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية والتطورات الأخيرة في هذا القطاع والتطور التقني والعلمي والخدمات المرافق وسبل البحث عن مصادر للطاقة البديلة ومعالجة الآثار البيئية لمخلفات هذه المدن والمناطق المترافقة حكماً مع بعض خطط التطوير الهادفة إلى تفعيل هذا القطاع الحيوي وأهمية التأمين والخدمات والمصارف في هذا القطاع.

يترافق مع المؤتمر فعاليات المعرض الأول للمدن والمناطق الصناعية العربية والذي تشارك فيه المؤسسات والشركات التي تعمل أو ترغب بالعمل في المدن والمناطق الصناعية العربية أو تورد التجهيزات أو الآلات أو المواد أو الخدمات للشركات والمؤسسات العاملة في المدن والمناطق الصناعية العربية حيث ستقوم الجهات المشاركة ضمن هذا المعرض بتقديم منتجاتها وخدماتها والتعريف عن آخر التطورات في هذه المجالات.

منهجية المؤتمر

يعد المؤتمر فرصة هامة للتشاور وتحقيق تبادل الخبرات بين السادة المسؤولين وأصحاب القرار والخبراء في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية، وتشمل المعامل والشركات والمؤسسات وشركات الخدمات بالإضافة إلى شركات التمويل والتأمين والمصارف وغيرها من الدول العربية والأجنبية ومن خلال تحقيق اللقاء بين السادة المختصين من الأفراد والشركات والخبرات العربية والأجنبية.

كما يعتبر المؤتمر وسيلة لطرح آخر التطورات في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية في المجالات المذكورة أعلاه والتأكيد على الدور الأساسي والفعال الذي تلعبه تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في والعمل على استحداث الدراسات والأطروحات التي تهدف على تحقيق تطبيق التعاون بشكله الأمثل بما يتوافق مع الأهداف والخطط الموضوعة.

يتم تحقيق ذلك من خلال طرح مجموعة من المحاضرات، والندوات وأوراق العمل التي تهدف إلى مناقشة الواقع الحالي ووضع الخطط المشتركة مع مختلف القطاعات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على هذه العلاقات وطرح الحلول وآليات التنفيذ ضمن خطة مشتركة للعمل يتم من خلالها تطبيق المقترحات والاتفاقيات الصادرة عن هذا المؤتمر.

أهداف المؤتمر

- 1- التعريف بواقع الاستثمارات في المدن والمناطق الصناعية العربية.
- 2- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي عربي يواكب التطورات العالمية، وإيجاد قاعدة علمية واعية لقيادة هذا القطاع الهام.
- 3- طرح آخر التطورات في مجال قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية عالمياً و انعكاسها على تطور هذا القطاع في الدول العربية.
- 4- طرح الحلول لمجموعة المعوقات التي تواجه تطور قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية بما يتناسب مع واقع الدول التي يتم فيها العمل على تطبيق هذه الحلول.
- 5- تقديم نماذج عن التجارب التي يتم تطبيقها في معالجة مخلفات المدن والمناطق الصناعية العربية بما يتناسب مع قوانين حماية البيئة.
- 6- تقديم نماذج ناجحة عن سبل الاستثمار في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية في الدول العربية و دور المؤسسات التمويلية وانعكاس هذا الاستثمار على تحسين الواقع الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.
- 7- تشجيع الاستثمارات في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية من خلال التنسيق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحادات العربية العاملة في مجلس الوحدة الاقتصادي، ورجال الأعمال العرب وعبر عرض المشاريع المشتركة التي تخدم الاقتصاد العربي.

محاوالمؤتمر

- * الاستثمار والمعوقات في المدن والمناطق الصناعية العربية والتكامل اقتصادي العربي.
 - * الخدمات وحوافز الاستثمار ودور القطاع الخاص فيها.
 - * المصارف والبنوك وأهمية التمويل في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية.
 - * التأمين وأهميته في الحفاظ على الاستثمارات في المدن الصناعية العربية.
 - * الطاقة والطاقة البديلة وأهميتها في الاستثمارات في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية.
 - * البيئة و نماذج عن التجارب والطروحات والدراسات في معالجة مخلفات المدن والمناطق الصناعية العربية.
- بالنسبة للمحاضرين خلال أيام المؤتمر الرجاء ملاحظة ما يلي:
حتى يتم نشر الأوراق الخاصة بالمحاضرات التي سيتم إلقاؤها، الرجاء إتباع ما يلي:
١- تسجيل طلب لإلقاء محاضرة لدى الشركة المنظمة عن طريق:
○ إرسال بريد إلكتروني affacz@gmail.com
○ إرسال فاكس رسمي إلى +٢٠٢٢٣٧٦١٨٤٦٩
- ٢- يتم عرض المحاضرة على اللجنة العلمية الخاصة بالمؤتمر وفي حال الموافقة يتم إرسال رد رسمي بالموافقة للمحاضر.
٣- يتم إرسال نموذج تعريف للمحاضر يتم ملؤه من قبل المحاضر بعد استلام الرد الرسمي بالموافقة حيث يستخدم هذا النموذج من قبل رئيس الجلسة للتعريف بالمحاضر.
٤- يتم إلقاء المحاضرات حسب المحاور المطروحة حيث تتم مناقشة كل محور من قبل أربعة محاضرين ورئيس جلسة.
٥- يتم تحضير قاعة المؤتمر بجهاز كومبيوتر محمول /Laptop/، فيديو بروجكتور /Data Show/.
٦- يتم إرسال نسخة عن الشكل النهائي الذي سيتم فيه إلقاء المحاضرة كملف مرفق إلى البريد الإلكتروني الخاص بالشركة المنظمة قبل المواعيد النهائية لتسليم المحاضرات وأوراق التسجيل.
٧- إذا تم استكمال جميع الأوراق الخاصة بالتسجيل وإرسال المحاضرة النهائية إلى الشركة المنظمة ولم يتم استلام رد يؤكد استلام الشركة المنظمة للمحاضرة بشكلها النهائي خلال فترة خمسة أيام من تاريخ الإرسال فهذا يعني أن الشركة لم تستلم الملف لذا يرجى إعادة الاتصال والتأكد.
٨- في اليوم والتاريخ المحدد لإلقاء المحاضرة: يرجى التواجد في القاعة قبل موعد المحاضرة بـ ١٥ دقيقة على الأقل وذلك من أجل التحضير مع رئيس الجلسة لعملية التقديم والتأكد من التجهيزات الصوتية والمرئية الخاصة بالمحاضرة، وفي حال كون المحاضرة ستلقى بنظام /Power point/ يرجى تحميل المحاضرة مسبقاً على الكومبيوتر الخاص بالمحاضرات حتى تتم عملية الانتقال بين المحاضرات بسهولة.
٩- التعريف بالمحاضر: يجب ألا يتجاوز التعريف ٦٥ كلمة وأي زيادة سيتم إهمالها.
١٠- المدة المخصصة للمحاضرة ٢٥ دقيقة + ١٠ دقائق للإجابة عن الأسئلة متضمنة عمليات العرض على الفيديو/بروجكتور/ أو جهاز الإسقاط.

بالنسبة للراغبين بالمشاركة في فعاليات المؤتمر الرجاء ملاحظة ما يلي:

- ١- تسجيل طلب لحضور المؤتمر لدى الشركة المنظمة عن طريق:
○ إرسال بريد إلكتروني affacz@gmail.com
○ إرسال فاكس رسمي إلى +٢٠٢٢٣٧٦١٨٤٦٩
- ٢- تحقيق شرط الحضور خلال يومي المؤتمر من أجل الحصول على نسخة من الوثائق الخاصة بالمؤتمر، والمشاركة ضمن البرامج المرافقة للمؤتمر.
- ٣- بعد إنهاء جميع الإجراءات والأوراق الخاصة يتم الإعلام من قبل الشركة المنظمة بتأكيد التسجيل واستكمال الشروط كاملة وإذا لم يتم استلام رد يؤكد استلام الشركة المنظمة للمحاضرة بشكلها النهائي خلال فترة خمسة أيام من تاريخ الإرسال فهذا يعني أن الشركة لم تستلم الملف لذا يرجى إعادة الاتصال والتأكد.

الرعاية والمشاركون

إن التواجد كراعي أو كمشارك ضمن المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية سيضمن اللقاء والتواصل مع أهم أصحاب القرارات في قطاع المدن والمناطق الصناعية العربية والمستثمرين والصناعيين، بالإضافة إلى تطوير شبكة من الفرص من خلال تحديد الأهداف والتعامل المباشر مع أصحاب القرار والعمل على تطوير المشاريع المقدمة من خلال الإطلاع على الخبرات العربية والعالمية في هذا المجال.

إن هذا الحدث من خلال الشركات المشاركة فيه يسمح بتطويع المشاريع المقدمة بما يتناسب مع حاجة الأفراد في الدول المشاركة و تفعيل دور المؤسسات المالية مثل المصارف والبنوك، شركات التأمين وغيرها من أجل المساهمة ضمن هذه التظاهرة.

يتبع الإتحاد في الإعداد للملتقيات والمؤتمرات والمعارض آلية واستراتيجية خاصة في التسويق والحملة الإعلانية الخاصة بهذا الحدث والتي سينتج عنها حضور ذو نوعية عالية تتناسب و تحقيق أهداف هذا الحدث من خلال توجيه الحملة الإعلانية إلى كل السادة أصحاب القرار والخبراء عربياً وعالمياً حيث سيتم التعريف بالحدث، بالرعاية والمشاركين حيث سيستفيد كل مشارك من الخبرة الإعلامية وقاعدة البيانات الخاصة بهذا الحدث حيث تتضمن الحملة الإعلانية:

١- التسويق المباشر:

من خلال استخدام أفضل الخبرات في مجال تسويق الأحداث واللقاء المباشر، ومن خلال الخبرة الطويلة و العلاقات التي تتميز بها منظماتنا على مستوى الوطن العربي وأغلب دول العالم فإن التسويق المباشر واللقاء مع أهم أصحاب القرار في المجال العقاري والاستثماري سيضمن لكل مشارك التواجد ضمن حدث تم التعريف به على المستوى الشخصي مع أهم الخبرات العربية والعالمية.

٢- الصحافة والإعلام المرئي والمسموع:

إن التعريف بالحدث على المستوى المحلي والعربي والعالمي سيتم من خلال أهم الوكالات الإعلانية والإعلامية التي ستعمل على التعريف بالحدث أهدافه، المشاركون والنتائج ضمن أهم المحطات الإعلامية العربية.

٣- الدعاية والإعلان:

يتضمن التعريف عن المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية وسائل الدعاية والإعلان المختلفة و تتضمن:

* الرسائل البريدية: وذلك إلى جميع الفعاليات الاقتصادية من المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، المؤسسات

المصرفية وشركات التأمين.

* البريد الإلكتروني: حيث سيتم إرسال إعلانات حول الحدث إلى البريد الإلكتروني للأفراد والمؤسسات.

* الإعلان الطرقي: تتضمن الحملة الإعلانية، الحملة الإعلانية الطرقية ضمن أربع شركات إعلانية مختلفة

تشمل دمشق والمحافظات السورية بكاملها.

* البوسترات.

* الفلايرات.

* بطاقات الدعوة.

* الإعلان التلفزيوني ضمن قنوات الإعلام المحلية والعربية.

* دليل المعرض الورقي: يتم توزيع دليل المعرض على السادة الزوار خلال فترة المعرض، كما يتم توزيعه على كافة

الشركات ذات العلاقة بعد المعرض.

* دليل المعرض الإلكتروني: يتم توزيع دليل المعرض الإلكتروني على السادة الزوار خلال فترة المعرض، كما يتم

توزيعه على كافة الشركات ذات العلاقة بعد المعرض.

الاشتراك ضمن المعرض

يتضمن الاشتراك:

١- تجهيز السناد بـ:

❖ الجدران الفاصلة.

❖ الموكيت.

- لوحة باسم الشركة العارضة باللغتين العربية والإنكليزية.

❖ إضاءة.

❖ وصلات كهرباء.

❖ طاولة.

❖ كراسي.

❖ طاولات.

❖ في حال الرغبة بخدمات إضافية يتم الاتفاق على التكاليف مع الشركة المنظمة.

٢- صفحة تحريرية ضمن دليل المعرض باللغتين العربية والإنكليزية تتضمن البيانات التالية:

○ اسم الجهة.

○ العنوان.

○ البلد.

○ المدينة.

○ صندوق البريد.

○ الهاتف.

○ الفاكس.

○ البريد الإلكتروني.

○ الموقع الإلكتروني.

○ النشاطات/ المنتجات.

٣- يتم تثبيت الموافقة بكتاب رسمي مرفقة مع العقد الموقع ولا تعتبر الموافقة نهائية في حال إرسال الكتاب الرسمي لوحده أو عقد المشاركة لوحده.

٤- يتم إرسال المعلومات الخاصة بدليل المعرض من قبل المشارك بنسخة إلكترونية إلى البريد الإلكتروني الخاص بالشركة المنظمة أو على CD حصراً ولا تقبل المعلومات المرسله بنسخة ورقية أو بالفاكس حيث لا تعتبر الشركة المنظمة مسؤولة عن أي معلومات لا تورد في دليل المعرض في حال إرسالها كنسخة ورقية. كما يتم إرسال المعلومات المذكورة أعلاه خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ توقيع العقد.

٥- يتم إرسال اللوغو الخاص بالشركة، أو الإعلان الداخلي ضمن دليل المعرض بنسخة إلكترونية ولا يتم قبول أي نسخة ورقية.

٦- يتم إرسال أسماء السادة العارضين ضمن /السناد/ إلى البريد الإلكتروني الخاص بالشركة المنظمة ولا تعتبر الشركة المنظمة مسؤولة عن أي تعديلات أو إضافات في الأسماء بعد استلام أسماء السادة العارضين حيث يتم إرسال المعلومات المذكورة أعلاه خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ توقيع العقد.

عروض الرعاية الخاصة

الراعي البلاتيني: \$ 15.000

- التحدث ضمن إحدى محاور المؤتمر.
- تخصيص مساحة عرض ضمن المعرض المرافق.
- وضع شعار الجهة الراعية ضمن الحملة الإعلانية الصحفية.
- وضع شعار الجهة الراعية ضمن الحملة الإعلانية الإلكترونية (إعلان بواسطة الإيميل المباشر).
- ذكر اسم الجهة الراعية وصفتها في الحملة الإعلامية (أخبار وريبورتاجات صحفية).
- ريبورتاج صحفي عن الجهة الراعية في الصحف اليومية.
- ذكر الجهة الراعية ضمن مراسلات الدعوة المخصصة للمشاركة بالمؤتمر.
- تخصيص صفحة إعلانية داخلية ضمن دليل المعرض.
- تخصيص صفحات تحريرية عدد /2/ ضمن دليل المعرض.
- توجيه الشكر للجهة الراعية في كلمة المنظمين الافتتاحية للمؤتمر.
- تخصيص مكان لوضع لافتة إعلانية عدد /1/ في مداخل صالة المؤتمر.
- تخصيص الراعي /5/ مقاعد مجانية في المؤتمر.
- وضع شعار الراعي على موقع الشركة المنظمة بعد إمضاء العقد مباشرة.
- تقديم درع خاص للجهة الراعية بمناسبة رعايتها للمؤتمر.
- وضع شعار الجهة الراعية على لوحة المؤتمر الرئيسية.
- إتاحة الفرصة لتوزيع الإعلانات الخاصة بالجهة الراعية على المشاركين في المؤتمر من خلال حقيبة المؤتمر.

المشاركة بالمعرض: \$ 10.000

- تخصيص مساحة عرض /طاولة+كرسي عدد2/.
- تخصيص صفحة تحريرية ضمن دليل المعرض.
- تخصيص /2/ مقاعد مجانية في المؤتمر.
- اشتراك دخول لثمانية أشخاص مجاناً /علماً أن كلفة الدخول للشخص \$ 300/.
- ثلاثة نسخ من دليل المعرض وأوراق المؤتمر.

المشاركة بالمؤتمر: \$ 300 للعرب والأجانب

- تخصيص مقعد في المؤتمر.
- إدراج الشركة أو المؤسسة المشاركة مع اسم ممثلها ضمن دليل المؤتمر.
- نسخة من دليل المعرض وأوراق المؤتمر.

الراعي الماسي: \$ 25.000

- وضع شعار الجهة الراعية ضمن الحملة الإعلانية الطرقية
- ذكر اسم الراعي ضمن الحملة الإعلانية الإذاعية
- وضع شعار الجهة الراعية ضمن الحملة الإعلانية الصحفية.
- وضع شعار الجهة الراعية ضمن الحملة الإعلانية الإلكترونية (إعلان بواسطة الإيميل المباشر).
- ذكر اسم الجهة الراعية وصفتها في الحملة الإعلامية (أخبار وريبورتاجات صحفية).
- ريبورتاج صحفي عن الجهة الراعية في الصحف اليومية.
- لقاء تلفزيوني مع ممثل الجهة الراعية ضمن إحدى المحطات الفضائية خلال فترة المؤتمر.
- ذكر الجهة الراعية ضمن كافة مراسلات الدعوة المخصصة للمشاركة بالمؤتمر.
- التحدث ضمن إحدى محاور المؤتمر.
- تخصيص مساحة عرض ضمن المعرض المرافق.
- توجيه الشكر للراعي ضمن كلمة المنظمين في دليل المؤتمر.
- توجيه الشكر للجهة الراعية في كلمة المنظمين الافتتاحية للمؤتمر.
- تخصيص صفحة إعلانية داخلية ضمن دليل المعرض
- تخصيص 4 صفحات تحريرية ضمن دليل المعرض.
- تخصيص مكان لوضع لافتة إعلانية عدد /2/ في مداخل صالة المؤتمر.
- تخصيص الراعي /8/ مقاعد مجانية في الصفوف الأمامية للمؤتمر.
- وضع شعار الراعي على الموقع الإلكتروني للشركة المنظمة بعد إمضاء العقد مباشرة.
- تقديم درع خاص للجهة الراعية بمناسبة رعايتها للمؤتمر.
- إتاحة الفرصة للراعي لتقديم درعه الخاص للراعي المؤتمر الرسمي.
- وضع شعار الجهة الراعية على لوحة المؤتمر الرئيسية.
- وضع شعار الراعي على البدجات الخاصة بمشاركي المؤتمر.
- إتاحة الفرصة للراعي لتوزيع الإعلانات الخاصة به على المشاركين في المؤتمر من خلال حقيبة المؤتمر.
- تزويد الراعي بصورتذكارية وCD وثائقي عن المؤتمر.
- تزويد الراعي بملف إعلامي وإعلاني كامل عن المؤتمر بعد انتهائه.

تحت رعاية
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
ينعقد المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار
في المدن والمناطق الصناعية العربية
تحت شعار
الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية ودورها
في اقتصاديات الوطن العربي

للاستفسار والمزيد من المعلومات:

هاتف: 0020 22 33353409 / فاكس: 0020 22 37618469

البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر: affacz@gmail.com



التنمية الإنسانية والشباب

«يمكن أن تعرّف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات؛ ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة- بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي وبعضها ثقافي.. وحيث إن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية؛ فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان.. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها». انطلاقاً من تعريف التنمية الإنسانية فإن علينا أن نوجه فكرنا وعملنا نحو حاضر ومستقبل أمتنا العربية، وأقصد الشباب، هذه الشريحة المهمة العابرة للطبقات والفئات والأفكار والانتماءات كلها ممثلة للجميع، وإذا عرفنا أن أمتنا العربية بميزان السكان فإن الشباب /من سن ١٦ حتى ٣٠/ يمثلون نصف السكان أو أكثر فإننا أمام مهمة عظيمة...

فلا مجال للحديث عن التنمية الإنسانية عامة أو التنمية الاقتصادية دون تلبية احتياجات الشباب وتمكينهم الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

إن حاجات الشباب متنامية وضرورية وبنفس الوقت لا يمكن أن تلبىها حكومة أو طبقة اجتماعية هنا أو هناك.. إنها مهمة مجتمعية بامتياز.. وهذا يتأتى من أن عدم تلبية حاجات الشباب يؤدي إلى بروز المشكلات وانسداد الآفاق، وبالتالي انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، وأن حاجات الشباب إلى التعليم والصحة والعمل والرفاهية هي أساس لرؤى استراتيجية لبناء مجتمع متقدم وآمن.. ولتحقيق ذلك لا بد من رسم استراتيجية وطنية لشباب على مستوى أقطارنا العربية ورسم استراتيجية قومية جامعة لشباب أمتنا العربية.

في الحديث عن الاستراتيجية فإننا لا ينبغي صف كلمات وصفحات وأوراقاً وكتباً عن مشاكل الشباب والتحديات التي تواجههم، نحن نتحدث عن ممارسة فكرية وميدانية مرتبطة بالواقع تتشابك بها المسؤوليات.. بدءاً من الشباب أنفسهم ومنظماتهم الشبابية والحكومية والقطاع الخاص الصناعي والتجاري والزراعي والمجتمع الأهلي.

الجميع لديه في هذه الاستراتيجية وظيفة وأدواراً.. من خلالها نستطيع أن نتحمل أعباء ومسؤوليات بناء حاضر ومستقبل الوطن.

والابتعاد عن «سين» المستقبل والانغماس بتمكين الشباب والثقة بهم وإعطائهم الأولوية، دون أي وصاية أو تهميش، فبتمكين مشاركة وخيارات مفتوحة وثقافة وحوار تقوم على احترام الرأي والرأي الآخر وتقدير كل جهد مبذول والاستفادة من الوقت والحرب على الفساد والهدر وتعزيز روح المسؤولية والبناء.

الشباب العربي يمتلك كل إمكانات الإبداع، علينا بالمشاركة والثقة والاستفادة من هذه الطاقة بدلاً من تهميشها ■



بقلم: أ. ميلاد مقداد

الأمين العام
لاتحاد الشباب العربي

الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية
تحت رعاية الأمانة العامة لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية
ينعقد المؤتمر والمعرض الأول للاستثمار
في المدن والمناطق الصناعية العربية
تحت شعار
الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية العربية
ودورها في اقتصاديات الوطن العربي

للاستفسار والمزيد من المعلومات:
هاتف: 0020 22 33353409
فاكس: 0020 22 37618469
البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر:
affacz@gmail.com

**The Arab Federation
of Industrial Cities & Zones
Is Holding
The 1st Arab Conference of The
Investment at Arab Industrial
Cites & Zones
Under the slogan of
The Investment at Arab Industrial
Cities & Zones and Its Role in The
Economy of The Arab World**

**For More Inquiries
Phone: 0020 22 33353409
Fax: 0020 22 37618469
Email: affacz@gmail.com**



المدن والمناطق الصناعية العربية عناصر جذب للاستثمار الصناعي

